إسرائيل والسوق الأوروبيّة المشتركة

Angelina Helou
Israel and The Common Market
Palestine Monographs No. 40
Palestine Research Center,
606 Sadat St., Beirut, Lebanon

D91674
C.2

إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة

انجلينا الحلو

منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث
بيروت

ايلول (سبتمبر) ١٩٦٨

محتويات الكتاب

	صفحة
تمهيد	٧
مقدمة	٩
الفصل الاول : نماذج اقتصاد اسرائيل	١١
الفصل الثاني : مواجهة اسرائيل مع السوق الاوروبية المشتركة	٢٩
الفصل الثالث : السوق الاوروبية المشتركة ومكانة اسرائيل	٤٧
الفصل الرابع : اشتراك اسرائيل في السوق الاوروبية المشتركة	٦٩
مصادر البحث	٨٩

تمهيد

الحديث في البلاد العربية عن اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة كثير ومتواصل ، نظرا لاهمية الموضوع بالنسبة الى العرب بشكل خاص ، وبالنسبة الى الآثار الاقتصادية والسياسية التي سيتعرض العرب لها اذا نجحت اسرائيل في الانضمام الى السوق المذكور. لكن المكتبة العربية لا تزال تفتقر الى كتاب يعالج الموضوع من كل جوانبه، وينظر اليه كجزء من وجود اسرائيل ومطامعها ومخططاتها العدوانية. وهذا هو النقص الذي تحاول هذه الدراسة ان تسده .

واود ان اغتنم فرصة تقديم هذه الدراسة لاشير الى دراسات اخرى صدرت مؤخرا ، او ستصدر قريبا ، عن مركز الابحاث تعالج عددا من المواضيع ذات الصبغة الاقتصادية : السياسة المالية لاسرائيل ، اسرائيل والبطالة ، البنك المركزي في اسرائيل، الجديد في الاقتصاد الاسرائيلي، مستقبل الاقتصاد الاسرائيلي ، اسرائيل والنفط ، الصناعة في اسرائيل . وقد وضع هذه الدراسات عدد من الباحثين المختصين او شبه المختصين في الدراسات الفلسطينية .

انيس صايغ
المدير العام لمركز الابحاث

مُقَدِّمَة

كان الهدف من هذه الدراسة توضيح استراتيجية اسرائيل بالنسبة للسوق الاوروبية المشتركة . فدراسة هذه الاستراتيجية تواجه مجالات عديدة ساكنة ومتحركة في الامكان النظر فيها وتتبع سعة تأثير تعاملها .

وبصورة اجمالية جاءت معالجة هذا الموضوع :

١ ــ بنظرة عامة على العناصر التكونية والجذرية في الاقتصاد الاسرائيلي ومفهومه القومي .

٢ ــ بنظرة سريعة على مميزات اسرائيل كدولة وهي في مرحلة التقرب من السوق الاوروبية المشتركة .

٣ ــ نظرة عامة على السوق الاوروبية المشتركة والمكانة الفعلية لاسرائيل ضمن اطارها .

٤ ــ معالجة لاشتراك اسرائيل بالسوق الاوروبية المشتركة معتمدة على الاهداف الطبيعية لاسرائيل .

وكانت النتيجة تهييء قاعدة دراسية للانطلاق منها للبحث في مجالات فردية عن الموضوع نفسه او للانطلاق في تتبع هذه الاستراتيجية مع الزمن . وفي الوقت نفسه تبلور مجال تقدير نوع من التطور الحساس والحرج الذي من الممكن ، وفي حالة عدم اليقظة ، ان ينحرف بكتلة اقتصادية

سليمة كالسوق الاوروبية المشتركة في طرق تختلف عن طرق نموها الطبيعي وبهذا يهيء لنمو ودعم عوامل سلبية تتمكن من نموها السجي وفي آن واحد تدعم تيارات خارجية للتقدم في طريق الاستغلال وتشريد الافراد ، في طريق يخالف مبادىء الانماء الاقتصادي العادل ورفاهية الشعوب ، فتطور هـذه المرحلة الحرجة او الحساسة بالنسبة للدول الست وعلاقتها مع اسرائيل او علاقة اسرائيل بها سيظهر للتاريخ اما وجهة اوروبه ــ اوروبه الحروب ، او البعث الاوروبي الجديد ــ بعث اوروبه المتحررة والمحقق اهداف رجال الفكر الاوروبي عبر العصور في العدالة الانسانية وتحقيق حقوق الانسان .

الفصل الاول

نماذج اقتصاد اسرائيل

قبل ان نبدأ في معالجة علاقة اسرائيل مع السوق الاوروبية المشتركة يتوجب علينا ان نعالج بعض النماذج الاقتصادية التي تبلورت خلال مراحل التحول في الحركة الصهيونية وخاصة منذ مرحلة اعلان دولة اسرائيل .

ان النماذج الاقتصادية التي تطورت ضمن الدولة الاسرائيلية هي بحد ذاتها تحتم نوعية العلاقات الاقتصادية لدولة اسرائيل مع العالم الخارجي وتطور هذه العلاقات . ولذا فان تفحص هذه النماذج يجعلنا في المركز المطلوب لدراسة هذه العلاقات وتتبع تطورها .

مبدئيا ، اننا نواجه عنصر الاستملاك واستعمار الاراضي في مقدمة النماذج الاقتصادية الاسرائيلية ، فتوفير الاراضي لاستيعاب حركة الهجرة كان ولا يزال الهدف الاساسي في ديناميكية تقدم الصهيونية ونموها . وهكذا نجد المنطق الصهيوني الاقتصادي يعاني دوما وابدا المشكلة التي تنعكس على الهدف الذي يقول بتهجير كل يهود العالم الى « اسرائيل » اي«The return of the Exiles» وعلى الواقع الجغرافي والذي لا يتناسب مع هذا الهدف فهنا يشكل تناسب الافراد مع المساحة الارضية معضلة الاقتصاد

الاسرائيلي وفي الوقت نفسه يشكل المبررات المطلوبة لدعم هذا الاقتصاد واشباع مقدرته على الصمود .

اذ تابعنا المجهود الصهيوني في استملاك الاراضي منذ البداية نرى ان بقعة الارض المنشودة لترحيل اليهود اليها كانت هدف الحركة الاول . ويتضمن هذا الهدف ، بعينيته، ان تتطلب حركة الترحيل بتصاعدها تصاعدا في المساحات المطلوبة والعكس بالعكس . وهنا هذا النوع في الترحيل ومتطلباته لاستملاك الاراضي يمثل بتفاعله نوعا من الكيان العضوي الذي يعتمد في نموه وتطوره على توافر الحلقات المستوردة من العامل البشري وعلى التكاثر الطبيعي لهذه الحلقات في ارض الاستيطان ــ وهكذا فان النمو الكامل لهذا الكيان يمثل او يعكس ميكانيكية التعامل بين توارد المهاجرين من اليهود وتدرج توالدهم الطبيعي في الوطن المكتسب . وهذه الميكانيكية او التفاعلية تحتم تولد حركةخاصة شعورية او لا شعورية متميزة باندفاعها للامتداد ولاستهلاك الاراضي من حيث تغذي تفاعلها وتثبت نوعية وجودها .

لقد تساءل احد الكتاب اليهود ، ك.هـ. باروث ، في كتابه **تخطيط اسرائيل** «The physical planning of Israel» فقال :

« الى اي عدد من المهاجرين يتوجب علينا ان نستحضر الاراضي ؟ ان عدد اليهود بعد انتهاء الانتداب كان ٦٥٠.٠٠٠ نسمة فاذا افترضنا ان مليون مهاجر سيصلون الى اسرائيل اثناء عشر السنوات المقبلة (اي بمعدل ١٠٠.٠٠٠ مهاجر في السنة) وان التزايد الطبيعي سينتج ٢٥٠.٠٠٠ شخص ، فان افتراضنا هذا يجعلنا نقدر سكان اسرائيل للعام ١٩٥٨ بمليون وتسع مئة الف ان لم

يكن اكثر . فما هي المساحة المطلوبة لهذا العدد من السكان ؟

« نقدر ان نخمن ان نسبة سكان الريف سوف لا تكون اكثر من ٢٥ بالمئة اي ٤٣٠ر٠٠٠ فرد وسيكون عدد سكان المدن ١٤٧٠ر٠٠٠ . وباستطاعتنا ان نقدر ايضا ان حاجة عائلة من سكان الريف (عائلة مؤلفة من اربعة افراد) من الاراضي تتراوح بين ٢٥ ـ ٣٠ دونما . وهكذا فان مجموع ما سيحتاج اليه سكان الريف في عام ١٩٥٨ سيكون ٢٨٠٠ر٠٠٠ دونم . اما سكان المدن والمقدر عددهم بـ ١٤٧٠ر٠٠٠ ستكون حاجتهم تقريبا الى ١٥٥ر٠٠٠ دونم من مناطق سكنية وتجارية وصناعية .

« ان ما يملكه اليهود الان في اسرائيل يبلغ ١٧٠٠ر٠٠٠ دونم وهكذا يتوجب علينا ان نحصل على اقل تعديل على ١٢٥٥ر٠٠٠ دونم لمواجهة الزيادة المقدرة في عدد السكان لعشر السنوات المقبلة، وللمثال على ذلك ، يتوجب علينا ان نشتري مساحة ٥٥ر٠٠٠ دونم لدعم الحياة المدنية ومساحة ١٢٠٠ر٠٠٠ دونم لبناء حياة الريف .

« ولكن هذا ليس بكل شيء ـ ان مساحات شاسعة في اسرائيل وخارجها يجب ان تؤمن لانجاز مشاريع الري الضخمة التي تعتبر القاعدة الاساسية لانماء اسرائيل وتقدمها » (١) .

---

١ ـ ك.هـ. باروث ، تخطيط اسرائيل (لندن : شندلر وغولوب ، ١٩٤٨) ص ١٣ ـ ١٥ .

هكذا تكلم هذا الكاتب الصهيوني في السنة التي اعلن فيها تركيب هيكل دولة اسرائيل . وبعد عشرين عاما من هذا النظر الصهيوني للامور يتحدث رئيس وزراء اسرائيل الحالي ليفي اشكول في المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين فيقول :

« ساعدونا لنربح معركة تهجير الاعداد اليهودية الى اسرائيل . ان القوة الحقيقية هي قوة الاعداد وان حق الحركة الصهيونية في الحياة يرتبط ارتباطا مباشرا بنجاح هذه الحركة في حقل التهجير » (٢) .

وفي المناسبة نفسها يعبر رئيس المنظمة الصهيونية السابق ناحوم‌جولدمان عن عدم ارتياحه لقلة الاعداد اليهودية في دولة اسرائيل فيقول :

« انه لمن الانحراف ان يكون فقط خمس يهود العالم ضمن دولة اسرائيل . وهذه حالة لن تحتمل ولن تطاق في المدى البعيد » (٣) .

نسبيا ان لهجة اشكول مضمنة الى حد ما بمتاعب‌حالة « الامن » في اسرائيل . ولكن هذه المتاعب بحد ذاتها هي من الملازمات الفطرية لامتداد التطبيق الصهيوني .

ان تاريخ البشرية الحديث يختلف جدا عن العصور البدائية حين كانت قبيلة ما تهيم على وجهها عبر الاراضي الخالية وتستوطن حيث اجتذبتها الطبيعة او الاهواء .

فعلا ان هذا القول يعد في وقتنا الحاضر قولا مسلما به ، ولكن تشبث الصهيونية لاعادة عجلة التاريخ آلاف‌السنين

---

٢ ــ « دعوة اشكول للهجرة » ، مجلة الجويش اوبزرفر ، المجلد٢٤ جزء ١٧ . (١٤ حزيران،يونيو،١٩٦٨) ص٥ .

٣ ــ المصدر نفسه .

الى الوراء ، هذا الجهد الصاخب الاعمى ، يستدعي اعادة التذكير ضد القوى الرجعية المتأصلة ـ القوى التي وهي مندفعةلتحقيق ذاتها لن تجلب سوى الدمار لغيرها ولنفسها. فعلى الصهيونية العالمية ان تبصر وان تعي بان تاريخالحضارة الانسانية يتجه باتجاه معاكس لحركتها ، وان تحديها ومناهضتها للقوى التقدمية يحتم خلق نوع من الصراع الدائم الذي لن يهدأ ولو تم توطين الملايين اليهودية العديدة في دولة اسرائيل . وعلى سبيل المثال فان ارض فلسطين لم تكن تلك الارض الخالية . فالاعداد الفلسطينية العربية كانت تستوطن المدينة والريف . ومقابل هذه الحقيقة الصارخة ـ مقابل هذا الواقع التاريخي المضاد لطموحها ، لم تجد الصهيونية منفذا سوى الالتجاء الى القوة . وهكذا كانت عملية تجمع اليهود في دولة اسرائيل في الوقت نفسه عملية تشريد للفلسطينيين العرب وتوفير المساحات المطلوبة للحركة الهجرية اليهودية اي عملية لتجريد الافراد الفلسطينيين من ممتلكاتهم. وحيال هذا الالتباس التاريخي يكون من الصعب جدا ان يتكلم ليفي اشكول عكس ما يتكلم به او ان يقول ناحوم جولدمان عكس ما يقول . فالورطة الصهيونية تحتم على اصحابها تفهم الامور بالمنطق الذي ينادون به ، وبكلام آخر تحتم عليهم ازدياد التشبث بالمبادىء الصهيونية . وكان من الطبيعي ان تغذي تشبثهم هذا تنمية قواهم العسكرية وخاصة بعد توفير المساحات لمشروعهم بواسطة القوة والعنف .

ومع ان الظروف التي يتكلم فيها الان رئيس وزراء اسرائيل ليفي اشكول ، ورئيس المنظمة الصهيونية العالمية السابق ناحومجولدمان ، تختلف عنالظروف التي خطط فيها ك.هـ. باروث لدولة اسرائيل منذ عشرين سنة ، لكن الفكرة هي هي .

فمنذ عشرين سنة كان الكيان الاسرائيلي بحاجة الى الإراضي ـ كان في وثبة تاريخية حائرة تفتش عن الوسائل لاستملاك الاراضي المنشودة لتوفيرها للجماهير المقدرة للهجرة لاسرائيل . اما الان فالكيان الاسرائيلي في مركز مختلف . ان الوسيلة لاشباعه بالاراضي قد تبلورت وتمثلت في قوى السلاح ، في قوى الجيش ـ واصبح الكيان متخما بالمساحات والمناداة للهجرة اصبحت ملوثة بصبغة الاغراء .

ولكن قد تكون مناداة ليفي اشكول وناحوم جولدمان مناداة من ادرك خطورة المطاف والاستمرار ـ من ادرك تلبك استمرار الكيان الاسرائيلي وحيرته من جراء غنائم حرب الخامس من حزيران . فالعلاج الوحيد لتنشيط قوى هذا الكيان وللاندفاع بعجلة تقدمه بنظرهم كان ولا يزال استمرار العنصر البشري المهاجر مهما كانت النتائج ومهما كانت الظروف .

انه لمن الانحراف ان يكون في اسرائيل خمس يهود العالم فقط حسب اعتقاد ناحوم جولدمان ، هل هو من الطبيعي تجريد مواطنين من وطنهم ؟ هل هو من الطبيعي ان يقصى الفلسطيني العربي من دياره ؟ هل من الطبيعي ان يصبح كل يهودي مهاجر جنديا محاربا لكي يوفر للصهيونية العوامل المطلوبة لتحقيق اهدافها ؟ هل من الطبيعي ان يقلع اليهودي المستوطن في جميع انحاء العالم من وطنه ليثابر في عملية غريبة من نوعها لن تجلب لنفسه سوى القلق والحيرة والتساؤل ؟ هل من الطبيعي ان يبقى الصهيوني في دوامة من امره وراء حث يهود العالم على جمع المال لامداد صهيونيته التطبيقية (ان جمع المال وجمع المهاجرين شيئان لا ينفصلان في الصهيونية التطبيقية.) ؟ هل من الطبيعي ان يتقبل تاريخنا المعاصر وان تتقبل الحضارة الانسانية الحديثة وان يتقبل

الفكر المتحرر كيان دولة ملزمة بقاعدة دينية فقط ؟

اسئلة عديدة تتوارد عندما يثابر الكيان العضوي الاسرائيلي في تحوله من مرحلة الى اخرى . انها حقا لظاهرة كيانية غريبة من نوعها تتلخص مزاياها الاجماعية فيما يلي :

١ ـ انها قضية استملاك اراضي بكل الوسائل ورغم كل القيم الفردية او الانسانية ورغم اتجاه التاريخ المعاصر .

٢ ـ انها قضية تهجير جماعية رغم المفهوم العام للوطنية وللمستوطن .

٣ ـ انها قضية جمع اموال لتمويل الاستيطان الجماعي ولتمويل الوسائل المطلوبة لدعم هذا الاستيطان وحمايته كتمويل جيش الدفاع الاسرائيلي مثلا .

٤ ـ انها ظاهرة للجهد الجماعي ـ لجهد المنظمة الصهيونية العالمية، حكومة اسرائيل، جيش الدفاع الاسرائيلي، نقابة العمل الاسرائيلية الموحدة ، الهستدروت ، وجهد المستعمرات الاسرائيلية المتنوعة . وهكذا يجد الفرد الاسرائيلي نفسه الفرد الملتجىء ضمن حلقات عديدة ، الفرد المسيّر وليس المخير .

٥ ـ قضية ذاتية منطوية تهويدية مغلقة عن التفهم الطبيعي للتداول مع العالم الخارجي ، وهكذا تتميز علاقاتها الخارجية ومطاليبها دوما بوضعية خاصة او بالانزواء والتشبث عندما تواجه بالحقائق التي هي اساس عدالة التعامل والتعاون بين الشعوب .

٦ ـ انها كيان محروم من ميزات النمو والتقدم الطبيعي الذي يؤمّن حياة الاستقرار والهدوء لافراده . ان تدفق المهاجرين يحول دون تطور هانىء ، وتدفق الاموال من الخارج وعدم اتزان تواصلها يقلق النمو

والتقدم المستقر . وهكذا يؤدي تحويل الموارد باكثريتها للقوى العسكرية ، واللامركزية في النفقات وانجاز المشاريع ، والتفاوت بين الاجور المرتبطة بسياسة الهستدروت وبين الكفاءة الانتاجية ، والحرمان من التعامل الاقتصادي والسياسي مع الشعوب العربية المجاورة ، كل هذه العوامل تؤدي الى نوع من الانماء والتقدم المحظور والمتشنج وبكلام آخر الى تركيب كيان يعتمد على الانتهازية في وثباته وتقدمه .

لقد حققت الصهيونية حتى الان تهجير ١٫٢٩٠٫٠٠٠ يهودي الى اسرائيل منذ السنة ١٩٤٨ . وقد ورد هذا العدد في التقرير الذي اعدته الوكالة اليهودية للمؤتمر الصهيوني السابع والعشرين الذي عقد في القدس في شهر حزيران (يونيو) من العام الجاري . وقد جاء توارد المهاجرين حسب تعداد النشرة الاحصائية الاسرائيلية للعام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ كما يلي :

العام	العدد
١٩٤٨—١٩٥١	٦٣٤٫٢٠١
١٩٥٢—١٩٥٤	٥١٫١٩٣
١٩٥٥—١٩٥٧	١٦٠٫٩٦١
١٩٥٨—١٩٦٠	٧٢٫٣٩٣
١٩٦١—١٩٦٤	٢٢٠٫٣٢٣
١٩٦٥	٢٨٫٥٠١
١٩٦٦	١٣٫٤٥١ (٤)

٤ — مكتب الاحصاء المركزي ، النشرة الاحصائية الاسرائيلية ١٩٦٦ — ١٩٦٧ (القدس ، مطبعة الحكومة ، ١٩٦٧) ص ٩٠ .

وحتى تاريخ اعداد تقرير الوكالة اليهودية كان مجموع المهاجرين قد بلغ ما ذكر في التقرير ، اي ١٫٢٩٠٫٠٠٠ مهاجر .

اما عن تقديرات حركة الهجرة للعام الحالي وللمستقبل فمصادر الوكالة اليهودية تقول ان المعدل الشهري للمهاجرين في العام الحالي قد بلغ ١٦٦٦ مهاجرا (٥) . هذا وبعد الجولة التي قام بها لويس بينكس رئيس هذه الوكالة وامين صندوقها في الولايات المتحدة ، يتوقع ان يزداد عدد المهاجرين من الولايات المتحدة في السنين القليلة المقبلة الى ان يصبح ١٠٠٫٠٠٠ مهاجر في السنة (٦) . اما غولدا مائير وزيرة خارجية حكومة اسرائيل سابقا فانها تتوقع هجرة ما بين ١٠٠٫٠٠٠ و ٢٠٠٫٠٠٠ يهودي في العام من الدول الغربية فقط (٧) . وقد اعدت الخطط الرسمية لتجهيز مراكز جديدة لاستيعاب ٨٠٠٠ مهاجر في السنة في الحياة الاسرائيلية . وقد قدر تكاليف الفرد الواحد في هذه العملية بـ ١٥٠ ليرة اسرائيلية في الشهر (٨) .

وبعملية التهجير هذه نرى الصهيونية قد كفت وعزلت

---

٥ ــ مجلة الجويش اوبزرفر ، المجلد ٢٥ ، جزء ١٧ (٢١ حزيران (يونيو) ١٩٦٨) ص ٨ .

٦ ــ مجلة الجويش اوبزرفر ، المجلد ٢٠ ، جزء ١٧ (١٧ أيار (مايو) ١٩٦٨) ص ٧ .

٧ ــ مجلة الجويش اوبزرفر ، المجلد ١٠ ، جزء ١٧ (٨ آذار (مارس) ١٩٦٨) ص ٨ .

٨ ــ مجلة الجويش اوبزرفر ، المجلد ٢٥ ، جزء ١٧ (٢١ حزيران (يونيو) ١٩٦٨) ص ١٢ .

في الوقت نفسه ٢ر٤٥٣ر٠٠٠ (٩) فلسطيني عربي من ممارسة حياة وطنية مستقلة . وان واقع هذا الشعب الان بصورة اجمالية يتمثل على الشكل التالي :

١ر٢١٢ر٠٠٠	في الاردن
٤٠٥ر٠٠٠	في قطاع غزه
٣١٣ر٠٠٠	في الارض المحتلة (اسرائيل)
١٥ر٠٠٠	في سوريه
١٦٨ر٠٠٠	في لبنان
٥٠ر٠٠٠	في السعودية
٩٥ر٠٠٠	في الكويت
١٠ر٠٠٠	في امارات الخليج العربي
٤٠ر٠٠٠	في بلدان اخرى
١٠ر٠٠٠	في المهجر (١٠)

اما المساحات المكتسبة فقد تملكت حكومة اسرائيل منها ١٨ر٦٣٠ر٠٠٠ دونم حتى حرب الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ اي تسعين بالمئة من مساحة فلسطين المحتلة المقدرة حتى ذلك الحين بـ ٢٠ر٧٠٠ر٠٠٠ دونم (١١) . ويجدر ان نذكر هنا ان مجموع الاملاك اليهودية في عام ١٩٤٨ كان

---

٩ ــ مجموعة من الباحثين ، فلسطينيات ، (بيروت : مركز الابحاث ــ منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٨) ص ٢٤٢ .

١٠ ــ المصدر نفسه .

١١ ــ وزارة الخارجية، حقائق عن اسرائيل ١٩٦٧ (القدس: قسم الاعلام في وزارة الخارجية) ص ٩٦ .

يساوي ١٤٠ر١٩٧١ر١ من الدونمات تقريبا (١٢) . وقد تمت طريقة هذا التملك الزائد اجمالا بواسطة الاستيلاء وباستعمال عوامل العنف والقوة .

كانت هذه معاينة لواجهة من الكيان الاسرائيلي ، وان عناصر اخرى اولية تدعم هذا الكيان وتزيده تفهما .

المستعمرات الزراعية الاسرائيلية

ان عملية تهجير اليهود لفلسطين المحتلة وعملية توفير الاراضي لهذه الجموع المهاجرة ـ وما ينتج عن هذا من تشريد الفلسطينيين العرب ـ فان هذا كله ينعكس في سلسلة حلقات المستعمرات الاسرائيلية وخاصة المستعمرات الزراعية .

لقد قيل ان طريق الصهيونية هو بحد ذاته بناء المستعمرات . وهكذا يتمثل هذا الطريق حقا بالمستعمرات التي شيدت قبل الحرب العالمية الاولى وبالمستعمرات التي تشيد الان في مرتفعات الجولان في الاراضي السورية المحتلة .

وعلى سبيل المثال كان يوجد في فلسطين ٢٢ مستعمرة يهودية زراعية في عام ١٩٠٠ . اما العمل الصهيوني الفعال في هذا المجال فقد بدأ عام ١٩٠٨ عندما قررت المنظمة الصهيونية العالمية تأسيس مكتب لها في يافا لادارة الاستعمار الزراعي الصهيوني وترويجه . ونتيجة للمجهود الصهيوني فقد اصبح عدد المستعمرات الزراعية ٤٤ في عام ١٩١٤ و ٣٢٦ في كانون الاول (ديسمبر) من سنة ١٩٤٨ و ٧٤٠ في عام ١٩٥٨ و ٨٠١ في عام ١٩٦٦ .

---

١٢ ـ انجلينا الحلو ، عوامل تكوين اسرائيل ، سلسلة «دراسات فلسطينية» رقم ١٦ (بيروت: مركز الابحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٧) ص ٦٩ .

ان امتداد الاستعمار الزراعي الصهيوني يمثل عملية تهويدية اي تهويد الارض وفي الوقت نفسه تحقيق العمل اليهودي ذاته ــ تقول العقيدة الصهيونية :

« ان جذور الصهيونية موجودة في عمق اعماق التربة التي ستحقق لنا وطنيتنا . وهذه التربة ستخلق بجهد شعبنا وكدّه ــ الشعب الذي سيحقق نفسه بعمله الزراعي . وهذا لا يمثل فقط العودة الى الماضي بل ايضا خطة لبناء المستقبل ، المستقبل الذي ينشأ في الماضي (١٢) .

هذا ولترسيخ هذه العقيدة ودعم تصاعدها التطبيقي اقرت الصهيونية نظام الملكية العامة واصبح « الشعب » اليهودي في جميع انحاء العالم المالك الوحيد للارض التي تكتسب وتستعمر . وعلى هذا الاساس وضعت الصهيونية عقيدتها الرئيسية التي تبرر وتخلق الجهود الجماعية بكافة انواعها لدفع عجلة المسير . فان مبدأ الملكية العامة بشكله الصيهوني يستجلب الجموع المهاجرة ، يستجلب الاموال اليهودية لمؤازرة الاستعمار والدفاع عنه ــ هذا وعلاوة على ذلك يبقى الاستعمار الصهيوني دوما وابدا مسؤولية اليهودية العالمية .

هل يحق لنا ان نسمي هذا النوع من المجهود الزراعي ثورة زراعية ؟

ان المفهوم العام للثورة الزراعية يتضمن ما يلي :

١ ــ تغيير نظم حيازة الاراضي .

٢ ــ الزيادة الملموسة في مستوى الانتاج العام .

١٣ ــ ارفين ميللر ، اسرائيل : الفكرة الابدية (نيويورك : ١٩٥٥) ص ٤٧ .

٣ ــ تحقيق مستوى نسبي في الاكتفاء الذاتي .
٤ ــ زيادة مدخول الفرد .
٥ ــ تأمين التوازن بين الزيادة في الانتاج الزراعي والتكاثر في عدد السكان .

اما استغلال الاراضي بالنسبة للحركة الصهيونية فانه يمثل عناصر وتقاييم تختلف عن هذه التقاييم العادية المفهومة.

١ ــ انه يمثل مجرد استملاك للاراضي .
٢ ــ يمثل استملاك الاراضي كوسيلة للدعاية ــ اي للدعاية الى الهجرة .
٣ ــ تأمين حاجة المهاجرين من الموارد الغذائية. وان هذا عنصر ملح للغاية طالما الموارد الغذائية المجاورة محظورة على الصهيونية .
٤ ــ بناء علاقات تجارية عالمية على اسس التصدير والتوريد لتثبيت الوجود الاسرائيلي ان لم تكن لتمويل جزء من المستوردات المطلوبة لبناء هذا الوطن المزعوم .
٥ ــ بناء وحدات زراعية لخدمة مصالح التابعيات ولمصالح الاحزاب والتكتلات ضمن الصهيونية نفسها.
٦ ــ بناء المستعمرات في المراكز الستراتيجية للدفاع عن منجزات الصهيونية ولتقدم تطبيق هذه العقيدة في الوقت نفسه .

وهكذا فان الثورة الزراعية الصهيونية هي تجربة لحيازة الاراضي ، لبناء هيئات ريفية متنوعة ــ منها الحلقات المتضامنة الجماعية The Kibutzim ــ الحلقات التعاونية The Moshavim ومنها ما هو تحت اشراف نقابة العمل الموحد «الهستدروت» او تحت اشراف الحكومة ، او اشراف

الصندوق القومي اليهودي او احد الهيئات الصهيونية العالمية الاخرى ، وهذا كله ضمن اطار الملكية العامة حسب مفهومها الصهيوني .

انها لتجربة معقدة ومحرومة في الآن نفسه : ـ

١ ـ محرومة من قطاع زراعي طبيعي التطور ونقي القاعدة .

٢ ـ محرومة من قاعدة قديمة موزونة ومرسخة .

٣ ـ محرومة من التقدم باستمرار ومعانية دوما الوثبات العشوائية لانطباعها بعوامل التهجير والعوامل العسكرية ولتنوع الانظمة والاشراف على الوحدات الانتاجية .

٤ ـ ويتبع هذا ، الحرمان من عوامل التكافؤ والتضامن التي تدفع بعجلة الانتاج وبازدهاره وتدعم تأثيره على باقي القطاعات الاقتصادية .

٥ ـ محرومة من فائدة عملية التنسيق الموحد وما يتوافر عن هذا التنسيق من مصادر ثروة .

أن عوامل عديدة اخرى تتجمع لتثقل هذه الحالة من الحرمان ولتزيد من مشاكل القطاع الزراعي الاسرائيلي وتعقيده :

١ ـ كابوس التضييق الدائم نتيجة المساعي الصهيونية لزيادة المهاجرين . وهكذا ان المشاريع الزراعية تعتبر دائما العامل البشري الكامن ـ اي عدد المهاجرين المتوقع بين الفترة والاخرى .

٢ ـ عدم توفير الموارد الطبيعية المطلوبة . وقد جاء في كتاب اسرائيل السنوي للعام ١٩٦٠ تحت عنوان

« سياسة زراعية » ما يلي :

« لقد كان الاعتبار السائد حتى الان انه باستطاعتنا التقدم في بناء المستعمرات الجديدة الى وقت طويل المدى دون ان نتوقف بسبب قصر الامدادات الطبيعية . ولكن قد اصبح واضحا لنا الان عكس ما اعتبرنا . ان اسرائيل اصبحت قريبة جدا من استهلاك كل مواردها الطبيعية . وان كل الاراضي القابلة للزراعة قد زرعت فعلا ... فان لم يأت تغيير مفاجيء في المجالات العلمية ، وعلم التربة خاصة ، فمن الصعب جدا تغيير هذا الوضع . ومع ان اسرائيل تتوق حتى لاستغلال الصحارى ولكن يوجد عوائق لاعمالنا هذه والتي حسب معرفتنا لا نقدر ان نتجاوزها الان ...

« هذا وان تقديرنا للموارد المائية كان بـ ٢٧٤ بليون متر مكعب للسنة ولكن الان تقديرنا لا يتجاوز ١٤٨ بليون للفترة نفسها وهذا مع ما تأمله اسرائيل من مياه نهر الاردن ... وهكذا فانه من الواضح الان ان الموارد المائية محدودة اكثر من المساحات القابلة للزراعة وليس باستطاعتنا ان نكفي منها حتى المساحات القابلة للري » (١٤) .

وقد ذكر الكاتبان رانان وايتز واوشالوم روكاخ في كتابهما « التنمية الزراعية : التخطيط والتطبيق (دراسة عن اسرائيل) » الصادر عام ١٩٦٨ ان نصيب الفرد من الارض

---

١٤ ـ الكتاب السنوي الاسرائيلي ، ١٩٦٠ ، (تل ابيب : دار النشر الاسرائيلية المتحدة) ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .

الزراعية في اسرائيل يمثل اقل نسبة في العالم . وقد استشهدا بالاحصاءات التالية :

البلد	النسبة المئوية لنصيب الفرد من المساحة الزراعية
هولنده	١ر
انجلتره	١٣ر
اسرائيل	١٩ر
ايطاليه	٣٠ر
اليونان	٣٥ر
قبرص	٨٠ر
تركيه	٩٠ر
اميركه	١٠ر١ (١٥)

وهكذا نرى كيفية التجاء البرنامج الاسرائيلي الزراعي، اي الثورة الزراعية الصهيونية الى عنصر القوة لكي تتابع نموها المقصود . وهذا الالتجاء بحد ذاته يتضمن الاعباء العديدة لهذه الثورة ويضيق عليها مجاري التقدم الزراعي السلمي . ومثال على ذلك :

١ ــ ان تركيز الوحدات الزراعية يقرر على ضوء الاستراتيجية العسكرية وهذا ما يؤدي الى خلل في التكافؤ ضمن الجهاز الزراعي بكامله .

٢ ــ الانتاج ضمن جو مشحون بالقلق اي الانتاج في جو استعدادات حربية دائمة ــ وهذا ما يجعل الظروف

١٥ ــ رانان وايتز ، الانماء الزراعي : دراسة عن اسرائيل (دورديشت رايدار ١٩٦٨) ص ٩١ .

عاملا قويا في تحديد كمية الانتاج ونوعية تصاعده .

واجمالا اننا نقدر انننقول ان القاعدةالزراعيةالاسرائيلية ضمن الظروف التي تنمو فيها معرضة ، ان لم تتسع بقعة اسرائيل وان كفت الصهيونية عن مبدأ تجميع اليهود فيارض اسرائيل ، الى الوصول الى نوع من النضوج يتضمن ما يلي :

١ ــ اقصى درجات استهلاك التربة واستعمال الموارد المائية مما يؤدي في ازدياد حركة النزوح في القطاع الزراعي الى القطاعات الاقتصادية الاخرى .

٢ ــ تغييرا جذريا في انواع المحاصيل الزراعية من حيث تظهر زيادة ملحوظة في انتاج المواد الخام للقطاع الصناعي وبكلام آخر سيزداد نسبيا مجموع المحاصيل التي تسوّق بالنسبة للمجموع الذي يستهلك .

٣ ــ التخلي تدريجيا عن الانعكاسية الذاتية مما يؤدي الى اعطاء المستعمرات الزراعية المركز الثاني في بناء الاقتصاد الاسرائيلي .

٤ ــ اعتمادا مبينا على القطاعات الاقتصادية الاخرى من حيث يزدهر الانتاج الزراعي وينخفض بالنسبة لازدهار وانخفاض الانتاج في القطاع الصناعي مثلا.

٥ ــ تفكك في حلقات المستعمرات الزراعية ــ فمن تغيير في الانظمة الى تغيير في طرق الانتاج مما يجعل المستعمرة الزراعية مهما كان نوعها تنصهر ضمن الحياة الاقتصادية العامة .

ولكن الثورة الزراعية الاسرائيلية جزء لا يتجزأ من المبدأ الصهيوني المنادي « بتجميع المنفيين »

The Ingathering of Exiles ولذا يعاد تقويم التقدم الزراعي الاسرائيلي من الانحراف نحو الاستقرار والتوحيد مع الحياة الاقتصادية العامة . فان الاستقرار الكامل يتحقق في منتهى المطاف وعندما يتحقق ضم الجموع اليهودية العالمية في الوطن القومي اليهودي في اسرائيل المتقدمة . وهذا ما يجعل القطاع الزراعي او سلسلة بناء المستعمرات الزراعية تعيد النظر في نقطة الانطلاق بين الحين والآخر . وهذا يعكس مراحل تاريخية في تقدم وتطور هذا البناء الزراعي ــ فقد كان هذا البناء يختلف جدا قبل سنة ١٩٤٨ عما توصل اليه في العشرين سنة السابقة. وبعد الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بدأت مرحلة تحول جديدة في هذا الحقل وانطلقت زراعة اسرائيل ومستعمراتها الزراعية في مرحلة تخطيطية جديدة لن تعرف نتائجها الا بعد مرور فترة من الزمن .

وهنا نتساءل هل تكون عملية بناء المستعمرات عملية دوران في حلقة مفرغة ام هي حقا عملية بناء طويلة الامد تتخطى طريقها وتزداد اهميتها من حيث تصبح حركة عالمية. . حركة استعمارية عالمية ؟ ما هي تكاليف هذه الحركة ؟ التكاليف المادية والبشرية ؟ نظرا للواقع نجيب بتواضع ومن زاوية واحدة : لقد كلف المشروع الزراعي الاسرائيلي الى هذا التاريخ زوال الوطن العربي في فلسطين وبدأ يكلف بعض الاجزاء الاخرى من اراضي الوطن العربي المجاورة . فهل يا ترى تبقى نوعية التكاليف هي هي في المستقبل القريب او البعيد ــ هذا ما سيجيب عليه المستقبل وحده .

الفصل الثاني

مواجهة اسرائيل مع السوق الاوروبية المشتركة

تواجـه اسرائيل السوق الاوروبية المشتركة كدولة مميزة بالصفات التالية :

١ ـ دولة محدودة السيادة وهذه الحالة ينظر اليها من نواح متعددة .

أ ـ عقائديا ان حكومة اسرائيل لا تمثل « الشعب الاسرائيلي » فقط بل الافراد اليهود في جميع انحاء العالم وهكذا فان هذه الحكومة ـ هي عبارة عن سيـادة مصغرة .. نواة لحكومـة المستقبل والتي ستضمن السيادة التامة .

ب ـ ان الحكومة الاسرائيلية تمثـل مؤسسـة مـن المؤسسات العاملة لتحقيق اهداف الصهيونية العالمية . وهكذا نجد ان السيادة الصهيونية مقسمة بين هيئات مختلفة ضمن الاطار العام للتنظيم الصهيوني . وللمثال نذكر هنا المنظمة الصهيونيـة العالميـة «World Zionist Organisation» وفروعها في جميع انحاء العالم، الوكـالة اليهـودية «Jewish Agency»

الصندوق القومي اليهودي «Jewish National Fund» هذا بغض النظر عن الدور الذي يلعبه في الحياة الاسرائيلية العامة كل من اتحاد العمال الموحد « الهستدروت » والاحزاب والوحدات الاقتصادية المختلفة .

ج ـ عدم التوازن بين الجموع اليهودية التي يؤمل تهجيرها الى فلسطين المحتلة مع المساحات التي تستولي عليها الدولة مما يشكل عجزا دائما في السيادة الاسرائيلية .

د ـ وعجز آخر في سيادة اسرائيل يلزمها حتى عدم وجودها يسبّب بوجود اكثر من مليوني فلسطيني خارج وطنهم الام ومعزولين عن حقهم السياسي الطبيعي ضمن هذا الوطن .

هـ ـ ان عدم اعتراف دول المنطقة ودول عالمية اخرى بسيادة اسرائيل يحد من هذه السيادة دوليا وفي الوقت نفسه يحد من استقرارها وممارستها شؤون الدولة في جو خال من القلق والتوتر .

٢ ـ دولة معتمدة على الاعانات الخارجية لتمويل مقومات وجودها . وقد قال دافيد هورويتز الاقتصادي الاسرائيلي في كتابه « اقتصاد اسرائيل » في هذا الصدد :

« ان دعم وتدويم انماء الاقتصاد القومي يتطلب كميات هائلة من الاموال المستوردة . ان العلاقات التعاملية بين الانماء الاقتصادي واستيراد الاموال واستثمارها لشيء محسوس جدا في اسرائيل .

وانه بفضل استيراد هذه الاموال تمكن الاقتصاد الاسرائيلي على الصمود رغم العوامل الصعبة التي يواجهها ومنها سرعة التزايد في عدد السكان والمتطلبات العسكرية الضخمة ومؤثرات الحصار والمقاطعة » (١) .

واعتمادا على كتاب الدكتور يوسف صايغ «الاقتصاد الاسرائيلي» وخاصة على ميزان المدفوعات الاسرائيلي للسنوات ١٩٥٠ ــ ١٩٦٤ كما أعده المؤلف يعطي الجدول المنشور على الصفحة التالية صورة شاملة نسبيا للموارد والمصادر المالية المتنوعة التي ساهمت الى ابعد حد في تطور دولة اسرائيل ونموها .

لا يتوقع دافيد هورويتز تدفق الاموال من الخارج على نطاق واسع كما كان عليه الحال سابقا ــ ولكنه في الوقت نفسه لا يرى مخرجا للاقتصاد الاسرائيلي سوى في التكثف في الانتاج في حقلي الزراعة والصناعة ــ ويتطلب هذا التكثف المزيد من الاموال المستوردة والحث على استجلابها .

ان المصدر التقليدي للاموال المستوردة هو تحويلات المؤسسات القومية وما يقدمه يهود العالم للبناء الاسرائيلي . ولكن هذا وكما يظهر في الجدول المذكور سابقا يمثل جزءا من الاموال المحتاجة وقد كان يمثل تقريبا ١/٦ الاموال التي ثابرت في بناء اسرائيل بين ١٩٥٠ ــ ١٩٦٤ ، هذا مع العلم ان التعويضات الالمانية قد انتهت مدتها وان متطلبات

١ ــ دافيد هورويتز ، اقتصاد اسرائيل (اكسفورد : مطبعة بيرغامون ١٩٦٦) ص ٣٤ .

المصدر	الفترة	المبلغ بملايين الدولارات
المساعدة الفنية	١٩٥٢–١٩٦٤	١ر٩
المعونة الاميركية	١٩٥١–١٩٦٤	٢ر٢٩٤
التعويضات الالمانية لاسرائيل	١٩٥٣–١٩٦٤	٣ر٧٦٤
التعويضات الالمانية الفردية	١٩٥٤–١٩٦٤	٠ر٨٤٧
التحويلات النقدية الخاصة	١٩٥٠–١٩٦٤	٤ر٥٠٠
التحويلات من المؤسسات القومية	١٩٥٠–١٩٦٤	٩ر٣٤٠ر١
التحويلات العينية	١٩٥٢–١٩٦٤	٣ر٢٥٧
قروض طويلة ومتوسطة الاجل	١٩٥٠–١٩٦٤	٤ر٢٢٦ر١
مبيع سندات اسرائيل	١٩٥١–١٩٦٤	٩ر٤٤٩
قروض بنك الاستيراد والتصدير	١٩٥٠–١٩٥٨	٩ر١٢٧
قروض الولايات المتحدة	١٩٥٥–١٩٦٢	٧ر٢٥١
التزامات حكومية اخرى	١٩٥١–١٩٥٨	١ر٦٧
رساميل خاصة للاستثمار	١٩٥٢–١٩٦٢	٨ر٣١٦
قروض اخرى	١٩٦١–١٩٦٢	٢ر٧٣
تنقلات رساميل قصيرة	١٩٥٠–١٩٦٢	٤ر٤٨٢
نفقات غير مسجلة	١٩٦٣–١٩٦٤	٩ر٢٥٧
	المجموع	٥ر٩٦٠ر٦ (٢)

٢ ــ يوسف صايغ ، الاقتصاد الاسرائيلي ، سلسلة « كتب فلسطينية » رقم ١ (بيروت : مركز الابحاث ــ منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٦) ، الجدول رقم (٢٣) .

الدفـاع تتضاعف وان القوى الانتاجية نتيجـة لمضاعفات التحضير لعدوان الخامس من حـزيران (يونيو) والمجهود الحربي نفسه والحالة الراهنـة المتوترة ـ تتطلب استيراد الامـوال بكميـات لا تحديد لها .

لقد قال لويس بينكس رئيس الوكالة اليهودية ان اسرائيل تحتاج الى ٦٥٠ مليون دولار للتعويض عن خسائرها في « حرب الايام الستة » (٣) وذكر وزير مالية اسرائيل بنحاس سابير ان الانتاج الاسرائيلي انخفض عشرين بالمئة نتيجة الاستعدادات للحـرب المذكورة وفي الفترة التي تلت هذه الحرب (٤) .

وهكذا نرى ان فجوات جديدة ظهرت في الافـق الاقتصادي الاسرائيلي تزيـد من حاجـة اسرائيل الاعتيادية لاستيراد الاموال وخاصـة منهـا الحاجة للتعويض عن ما تلف اثناء العدوان ومـا يستهلـك متواصلا نتيجة للاحتلال العسكري والتعبئةالعامة.

ولكن هذه الحالة تزيد من طوعية الحركة الصهيونية بكاملهـا . فطوعية المال وطوعية الافراد للدفـاع عن اسرائيل قد اصبحا من المقومات الطبيعية لهذه الحركة . وقد قال ليفي اشكول :

« ان الاعانات الاقتصادية بالغة الاهمية مثـل التطوع للدفاع عن اسرائيل عند الاضطرار ..

٣ ـ مجلة الجويش اوبزرفر ، المجلد ٥ ، جزء ١٧ (٢ شباط (فبراير) ١٩٦٨) صفحة اخبـار المؤسسات القوميـة (JPH — JNFH) .

٤ ـ مجلة الجويش اوبزرفر ، المجلد ٢ ، العدد ١٧ (١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨) ص ٩ .

اسرائيل ما زالت فقيرة براس المال المحلي لتمويل الاستثمارات الواسعة لبناء الصناعات الجديدة ولتقوية الصناعات القديمة وان الميزانية الدفاعية تستنزف الكثير من الموارد — ولكن اليهودية العالمية لديها راس المال المطلوب فهل تستثمر البعض منه في اسرائيل » (٥) .

٣ — دولة ترى في زيادة التصدير الحل الرئيسي للمشاكل الاقتصادية .

اذا القينا نظرة على ميزان التجارة الاسرائيلي نرى ان اسرائيل تعاني عجزا دائما في تجارتها الخارجية. وفي الجدول التالي يظهر لنا ازدياد الواردات على الصادرات للفترة ما بين ١٩٤٩ — ١٩٦٥ .

وتؤمل الزيادة في التصدير في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي — اما المشاكل التي تواجه لتحقيق هذا الهدف فهي كما يلي :

١ — تأمين الموارد المائية لزيادة الانتاج الزراعي .

ان القيمة الانتاجية في الوحدات الزراعية الاسرائيلية اصبحت تقدر بالنسبة لكمية المياه التي تقدر ان تتصرف بها . وهكذا اصبح تقدير الانتاج في اسرائيل على اساس المتر المكعب من الماء لا على اساس الدونم او المساحة مثلا (هذا مع العلم ان ٨٠ ٪ من المياه التي تأمل اسرائيل في استغلالها قد استغلت حتى الآن (٦) . وان من بين التغييرات الجذرية التي

٥ — مجلة الجويش اوبزرفر ، المجلد ٩ ، العدد ١٧ (١ آذار (مارس) ١٩٦٨) ص ١٩ .

٦ — رانان واينتز ، الانماء الزراعي : دراسة عن اسرائيل ، (المصدر نفسه) ص ١٠٠ .

السنة	قيمة تجاوز الواردات على الصادرات بآلاف الدولارات
١٩٤٩	٢٢٣ر٤١١
١٩٥٠	٢٦٥ر١٧٨
١٩٥١	٣٣٦ر٩٢٨
١٩٥٢	٢٧٨ر٧٧٢
١٩٥٣	٢٢٢ر٢٩٣
١٩٥٤	٢٠٠ر٩٤٨
١٩٥٥	٢٤٥ر٣٩٧
١٩٥٦	٢٦٩ر٠٩٢
١٩٥٧	٢٩٢ر٧٠٢
١٩٥٨	٢٨١ر٨٢٨
١٩٥٩	٢٥٠ر٩٠٨
١٩٦٠	٢٨٤ر٣٧٠
١٩٦١	٣٤٤ر٨٣٠
١٩٦٢	٣٥٤ر٨١٩
١٩٦٣	٣٢٣ر٧٥١
١٩٦٤	٤٦٣ر٦٩٩
١٩٦٥	٤٠٤ر٨٦١
١٩٦٦	٣٣٤ر٦٨٢ (٧)

٧ ــ مكتب الاحصاء المركزي، النشرة الاحصائية الاسرائيلية ١٩٦٥ والنشرة الاحصائية الاسرائيلية ١٩٦٧ (القدس: مطبعة الحكومة ١٩٦٥ ، ١٩٦٧) ص ٢٣٩ .

تحصل في السياسة الزراعية المعتمدة على قلة المياه ، هي التعويض من المساحة الارضية للوحدةالزراعيةنظرا لهذه القلة. اي الزيادةفي المساحة للوحدة الانتاجية لكي تعوض هذه الزيادة عن ما قد تنتجه المساحة المبدئية لو كان بالامكان ان تروى جيدا . وهذا يتطلب المزيد من الاعمال الاصلاحية والتجفيف ولكن، حتى بهذه العمليات فان الاراضي الزراعية قليلة جدا . وقد علق احدهم على هذا بقوله:

« توجد حقا اراض شاسعة لم تستعمل في الهضاب وفي النقب ولكن بعد التخطيط الدقيق لا نقدر ان نقول ان هذه المساحات صالحة سوى للتجول وللتحريج » (٨) .

وهنا نرى المشكلة ، اي مشكلة تأمين المياه واهميتها للزراعة الاسرائيلية ، نرى ان كمية المياه محدودة والحل لهذه المشكلة الزيادة في مساحات الوحدات الزراعية ولكن في الوقت نفسه ان المساحات محدودة ايضا. ولذا نقدر ان نقدر (هذا ان لم تتسع مساحة اسرائيل باعتداءات اخرى على الارض العربية) ان الضغط على القطاع الزراعي بسبب التحديد من الوحدات الزراعية والزيادة في القطاع الصناعي،وان اتخذ هذا الاتجاه طريقه ، يتأثر الانتاج الزراعي على النحو التالي :

٨ ــ الكتاب السنوي الاسرائيلي ــ ١٩٦٠ (المصدر نفسه) ص ١٨٩ .

أ ـ الزيادة في القطاع الصناعي تتطلب تحويل البعض من الموارد المائية لهذا القطاع (وايضا نقول هنا ان لم تتسع اسرائيل على حساب الارض العربية المجاورة وتسيطر على موارد مائية خارج نطاقها) وهكذا تقل حصة القطاع الزراعي من المياه المطلوبة .

ب ـ ان التزايد في القطاع الصناعي يسبب ضغطا على القطاع الزراعي مما يقلل من قدرة هذا القطاع على التصدير .

وهكذا نرى ان عامل المياه في زراعة اسرائيل يحدث تفاعلا في السياسة الزراعية يؤدي في المدى البعيد الى الحد من قوى هذا القطاع للتصدير .

٢ ـ التكثيف في الانتاج الزراعي لمواجهة قلة المياه وفي الوقت نفسه لمواجهة عامل التحديد في مساحات الاراضي الزراعية . وهذا يتطلب الزيادة في تطبيق الآليات في القطاع الزراعي على حساب الاعداد البشرية او اليد العاملة. وينتج عن هذا ايضا التزايد في القطاعات الاقتصادية الاخرى والتزايد في متطلبات هذه القطاعات من الحقل الزراعي مما يؤدي الى تضييق قابلية هذا القطاع على التصدير . هذا ويجب ان نأخذ بعين الاعتبار هنا ايضا ان زيادة الآليات في الحقل الزراعي يعني زيادة في الواردات مما يؤثر على النتيجة العامة في

الميزان التجاري . وهكذا قد تبقى نسبة الواردات للصادرات كما هي عليه او تتغير قليلا هذا ان لم تزدد .

٣ ــ مشكلة توطين المهاجرين الدائمة . ان هذه المشكلة تتطلب من القطاع الزراعي الانتاج للاعداد التي لن تمثل عاملا فعالا في الاقتصاد القومي الا بعد مرور فترة من الزمن . فان عدد المهاجرين وكل ما يتطلب من خدمات لاستيطان هذه الاعداد القادمة يسبب ضغطا على القطاع الزراعي مما يجعل قدرته على التصدير قدرة غير متزنة .

٤ ــ في حقل الصناعة تواجه اسرائيل عامة تحديد او حصر الاسواق المحلية وهذا يؤثر على حجم التنسيق الصناعي وعدم قابلية هذا التنسيق على الانتاج الضخم الذي يخفف من تكاليف الانتاج للوحدة المنتجة ويبرر خفض مستوى الاسعار وتوفير الارتفاع في مستوى معيشة المستهلك. ولذا نرى اسرائيل تنظر الى الاسواق الخارجية لتصريف منتوجاتها الصناعية ان كتب لهذه المساعي النجاح . وهذا الواقع اجبر اسرائيل ان تقول بفلسفة التكامل مع الاسواق العالمية «The Integration with The World Markets» لدعم اقتصادها اي لدعم تطورها الصناعي . وهنا نجد نقطة الانطلاق لمجهود اسرائيل في الالتحاق بالسوق الاوروبية المشتركة ، ولكن هنا نواجه ايضا نوعا من المشكلة المعقدة : ــ

١) ــ هل اسرائيل مؤهلة انتنطلق فيالسوق الاوروبية المشتركة ؟

٢) ــ قد يكون باستطاعة اسرائيل الحصول على راس المال والتطبيق التكنولوجي او «Know How» . ولكن هل التأسيس الاسرائيلي «Institutional Structure» واهمه التأسيس العمالي الذي يسيّر مستوى الاجور وحتى الاستثمارات الاقتصادية عامة ، هل هذا النوع من التأسيس الخاص يؤهل المنتوجات الاسرائيلية ان تباع فيالاسواق الدولية بأسعار تضمنلها التسابقاو التنافسمع الاسعار التي تقدمها دول اخرى عريقة في علاقاتها بهذه الاسواق ؟

قد تنادياسرائيللتوسع فياسواقها بالنسبة للمنتوجات الصناعية ولكن في الوقت نفسه تحتاج قاعدتها الصناعية الى التحرر من الانظمة المحلية ، اي من مراعاة التطبيق الصهيوني في اشكاله المختلفة . ان الانتاج الصناعي السليم يتطلب انطلاقة موحدة ومخططة لتخدم تقدم القاعدة الصناعية التي يؤمل منها النهوض بالاقتصاد القومي . وهذا ما لا تقدر عليه اسرائيل وهي تطبق وتخطط مراحل تطور في العقيدة الصهيونية .

٥ ــ وهكذا نرى ان الاعتماد في الدرجة الاولىعلى التصدير في القطاع الصناعي يتضمن امورا عديدة يتوجب ان تؤخذ بعين الاعتبار ومنها :

أ ـ لا تقدر اسرائيل ان تنافس المنتوجات الصناعية المنتجة في الدول المتقدمة اقتصاديا في المدى القريب . والى ان تصبح اسرائيل قادرة على هـذا تبقى معتمدة كليا على الاعانات المادية من الخارج ـ (ان فترة هذا الاعتماد من الصعب جدا ان تحدد ـ ويجدر القول هنا انهـا ستبقى مـا بقيت الصهيونية تنادي «بتجميع المنفيين» «The Return of Exiles» لان هـذا العنصر ـ أي عنصر الجموع القادمة لاسرائيل يتطلب الاستيراد من الاموال في نفس الوقت ومن المستبعد ان يعتمد كليا على القاعدة الصناعية المحلية للتمكن من استيعابه في عملية التقدم الاقتصادي) .

ب ـ ومن الممكن القول بأنـه اذ خصصت اسرائيل حقا انتباهها بالدرجة الاولى للمجهود الصناعي فانها بهذا تكون قد بدأت بالتراجـع عـن التفكير الصهيوني . وكما تضمن سابقا ان التصنيع يتطلب الاتزان في السياسة الاقتصادية وهذا الاتزان لن يتحقق بتزايد السكان لسبب حركة التهجير المتواصلة وفي الوقـت نفسه لـن يتحقق في جو مـن التضخم المالي وتقلبات في قيمة النقد . فهل تريد

اسرائيل هذا حقا ؟ او بالاحرى هل تريد اسرائيل التصنيع لمجرد الرغبة في التصنيع ودون ان تتبع العوامل التي تؤثر على برنامجها القومي العام من جراء هذا ؟ هل تريد اسرائيل التصنيع كوسيلة لاجتذاب الاكثر من رؤوس الاموال الاجنبية او المساعدات ؟ هل تريد اسرائيل التصنيع لتلحق نفسها بعجلة التقدم الاقتصادي العالمي وهكذا تدمج برنامجها بتكتلات اقتصادية عالمية توفر عليها الكثير من اعباء العمل المنفرد ، وتوفر عليها بالاحرى الكثير من تكاليف المشروع الذي بدأت به ولن تجد منه مخرجا بعد هذه الفترة من الزمن ـ اي المشروع الصهيوني ؟ لا تعكس هذه الاسئلة سوى الحيرة عن امكانيات اسرائيل في حقل تصدير المنتوجات الصناعية .

تواجه اسرائيل حقا معضلة بالنسبة لميزانها التجاري ـ هل يتوجب على اسرائيل ، او هل باستطاعتها ، ان تخفض من كمية الاستيراد ؟ اما هذا التخفيض فيعني :

أ ـ التخفيض في مستوى الانتاج، وهذا ما يسبب البطالة المتدرجة والتي لا تريد اسرائيل ان تواجهها وخاصة عقائديا حتى تبقى القوى المهاجرة

مؤملة بامكانيات العمل الدائمة .

ب ـ التخفيض في مستوى المعيشة . واسرائيل تكافح لكي تبقي هذا المستوى في درجة تستهوي بها المهاجرين وفي الوقت نفسه تضمن بقاءهم في الوطن الجديد .

ج ـ التخفيض في الامكانات الدفاعية . وهذا عنصر هام يؤثر على ضمان حركة الاقتصاد الاسرائيلي وعلى امكاناته العقائدية .

د ـ ان التخفيض في كمية الاستيراد يجعل اسرائيل تشعر معنويا بالزيادة في وحدتها وانفرادها وفي الوقت نفسه يقلل من المجالات التي تستطيع بها ان تثبت وجودها دوليا وهي التي تناضل دوما من اجل هذا .

هـ ـ ومن الممكن القول ايضا ـ ومن ناحية اقتصادية خالصة ان التخفيض في كمية الاستيراد ليس سوى سياسة مركنتالية Mercantilist تؤثر في المدى القريب والبعيد على مستوى صادرات الدولة التي تتمشى به ـ وهذا لا يوافق دولة مثل اسرائيل مجبرة على ايجاد اسواق خارجية لصادراتها ولو كان هذا الاجبار فقط لاسباب ضيق الاسواق المحلية ولحظر

الاسواق المجاورة الطبيعية في وجه بضائعها ومعاملاتها التجارية .

اما المقدرة على ازدياد التصدير فلها حدودها ولها عواقبها كما ذكر سابقا . وعلاوة على هذا انها تواجه الصعوبات التي تنتج عن الالتزامات الاسرائيلية الصهيونية العامة بين الحين والآخر ومنها :

أ ــ التزامات التعبئة العامة . وهذا ان لم يحد من الكميات التي من الممكن ان تستورد يحد من القوى العاملة في حقل الانتاج . وهذا ما يسبب النقص التدريجي في الانتاج بصورة عامة ، ويسبب النقص في امكانات التصدير . ويضاف الى هذا تخويف رؤوس الاموال الاجنبية حتى ورؤوس الاموال المحلية الخاصة من استثمارها في اسرائيل . ويعكس هذا التعامل على مقدرة الانتاج والطريقة التصاعدية في تحديد التصدير ، مع العلم ان هذه الحالة قد لا تؤدي الى النقص في الاستيراد بل بالعكس من الممكن او المرجح ان تزيد في كمية الواردات مما يعقد العوامل التي تؤثر على تطور العجز في الميزان التجاري .

ب ــ التزامات التسكين والخدمات العامة، وان هذه الالتزامات تبدأ فعلا بتكاليف

ترحيل اليهود الى فلسطين المحتلة الى ان ينصهروا في حياة اسرائيل الاقتصادية. وقد قال دافيد هورويتز عن هذا في كتابه «اقتصاد اسرائيل» ما يلي :

« ان الاقتصاد الاسرائيلي معرّض في كل لحظة لتأثير جماعات المهاجرين والذين يردون لاسرائيل لاسباب خارجة عن نطاق تحديد وضبط الدولة .. وان الصعوبة هنا تتعلق فيما اذا كانت هذه الاعداد الواردة وهذه الزيادة في السكان تستوعب بسهولة ضمن التركيب الاقتصادي والى اي حد تؤثر على هذا التركيب وتضغط لتعديله » (٩) .

ان الالتزامات العسكرية وتأمين متطلبات الهجرة والاستيطان هما عنصران اساسيان في الاقتصاد الاسرائيلي وفي الوقت نفسه يمثلان العوامل التي تحتكر تكييف هذا الاقتصاد لدعم التقدم العسكري او التقدم في ازدياد المهاجرين او كلاهما معا . ومثال مصغر لهذا يأتي في كلام وزير الاسكان في الحكومة الاسرائيلية ، مردخاي بيتوف ، عندما قال في تل ابيب :

٩ ــ دافيد هورويتز ، اقتصاد اسرائيل (المصدر نفسه) ص ٢٦ .

« ان ميزانية السكن للعام ١٩٦٨ قد خفضت من ٣١٥ مليون ليرة اسرائيلية الى ١٧٥ مليون مع ان المئات من الوحدات السكنية تحت الطلب الان في القدس حيث يود آلاف من المهاجرين الجدد السفر » (١٠) .

وقد تم هذا التخفيض لحساب ميزانية الدفاع. ولاهمية تأثير هذه الميزانية حتى على العنصر المباشر لتطبيق الصهيونية ، اي ميزانية الاسكان ، نعطي لمحة تقريبية عن تدرج ارقامها منذ سنة ١٩٤٩ـ١٩٦٨ كما ورد هذا التدرج في النشرات الاحصائية الاسرائيلية الرسمية.

السنة	ميزانية الدفاع بمليون ليرة اسرائيلية	الميزانية العادية بمليون ليرة اسرائيلية	النسبة المئوية لميزانية الدفاع من الميزانية العادية
١٩٤٩ـ١٩٥٠	٢٣٫٨٤٠	٥٨٫٩٧٥	٪ ٤٠
١٩٥٧ـ١٩٥٨	١٨٧٫٧٩٣	٧١٣٫٠٧٤	٪ ٢٧
١٩٥٨ـ١٩٥٩	٢١٧٫١١٩	٨٥٧٫٢٣٠	٪ ٢٦
١٩٥٩ـ١٩٦٠	٢٤٠٫٠٠٠	٨٣٠٫٠٠٠	٪ ٢٨
١٩٦٠ـ١٩٦١	٣٠٧٫٧٠٠	١٫٠٤٨٫٤٠٠	٪ ٣٠
١٩٦١ـ١٩٦٢	٣١٥٫٠٠٠	١٫٢٣٥٫٦٠٠	٪ ٢٥
١٩٦٢ـ١٩٦٣	٤١٠٫٠٠٠	١٫٣٩٧٫٩٠٠	٪ ٣١
١٩٦٣ـ١٩٦٤	٥٤٥٫٠٠٠	١٫٧٠٥٫٩٠٠	٪ ٣٢
١٩٦٤ـ١٩٦٥	٧٥٠٫٠٠٠	٢٫٤٠٢٫٠٠٠	٪ ٣٢

١٠ ـ مجلة الجويش اوبزرفر ، المجلد ٢٥ ، العدد ١٧ (٢١ حزيران (يونيو) ١٩٦٨) ص ١٢ .

السنة	ميزانية الدفاع بمليون ليرة اسرائيلية	الميزانية العادية بمليون ليرة اسرائيلية	النسبة المئوية لميزانية الدفاع من الميزانية العادية
١٩٦٥–١٩٦٦	٨٥٠ر٠٠٠	٢ر٦٦٥ر٠٠٠	٣٢٪
١٩٦٦–١٩٦٧	٩٨٤ر٠٠٠	٣ر٢٧٤ر٠٠٠	٣٠٪
١٩٦٧–١٩٦٨	٩٨٤ر٠٠٠	٣ر٤٨٨ر٥٠٠	٢٩٪ (١١)

ويمكن القول بصورة عامة ان هذه الالتزامات المتمكنة في تطور اسرائيل – اي التزامات التهجير والدفاع هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الاسرائيلي . وهي في الوقت نفسه تنهك القوى الانتاجية لهذا الاقتصاد . فاستثمار الاموال في عمليات التهجير والتسكين مثلا هو عملية خدمات اجتماعية اكثر مما هو عمليات اقتصادية بحد ذاتها – اما فيما يتعلق بالدفاع فاستثمار الاموال هنا هو عملية استهلاكية بكل معنى الكلمة .

١١ – مكتب الاحصاء المركزي ، النشرة الاحصائية الرسمية ١٩٥٨ – ١٩٥٩ (المصدر نفسه) ص ٣٣٢ .
مكتب الاحصاء المركزي ، النشرة الاحصائية الرسمية ١٩٦٥ (المصدر نفسه) ص ٥٤٠ – ٥٤١ .
مكتب الاحصاء المركزي ، النشرة الاحصائية الرسمية ١٩٦٧ (المصدر نفسه) ص ٤٩٠ – ٤٩١ .

الفصل الثالث

السوق الاوروبية المشتركة
ومكانة اسرائيل

ان ديناميكية السوق الاوروبية المشتركة تعرّف من نواحي عديدة :

١ ــ النوايا الباطنية لوجود هذه السوق .

٢ ــ تشكيلها وتقدمها .

٣ ــ علاقتها مع دول اخرى .

فشرح هذه النقاط يمكننا من معرفة مكانة اسرائيل في هذه السوق واحتمال تقدم مساعيها للانضمام اليها .

هناك عوامل اساسية سببت تأسيس السوق الاوروبية المشتركة ودفعت بعجلة تطورها نذكر منها العوامل التالية :

١ ــ ان الدول الست المشتركة في السوق اي فرنسه ، المانيه الفربية ، بلجيكه ، هولنده ، ايطاليه ولوكسمبرغ ــ جميعها عانت من كوارث الحرب العالمية الثانية ــ وهكذا فان المصاب الواحد قد جمع بين هذه الدول ووحد مساعيها للتعاون بدمج قواها ومواردها لتأمين الرفاهية لشعوبها بدلا من الدمار .

وقد قال جين مونييه الرئيس السابق لسلطة هيئة الفولاذ والفحم المعدني العليا الاوروبية والرئيس الحالي لهيئة اتحاد اوروبه :

« نحن في عالم يتغير بسرعة فائقة ــ في عالم يتوجب على الافراد والشعوب ضبط النفس في معاملاتهم مع بعضهم بعضا ــ وهذا في اعتقادي يتحقق فقط بواسطة المؤسسات الجماعية . وان الحاجة لهذه المؤسسات هو ما تعلمته اوروبه بعد الحرب » (١) .

وهكذا نرى بان السوق الاوروبية المشتركة يأمل منها ان تخدم كرادع لمنع النزاع بين الدول المشتركة وفي الوقت نفسه ينظر اليها كتركيب لتحويل الموارد الجماعية للرفاهية العامة .

٢ ــ ان الدمار الذي واجهته اوروبه بعد الحرب العالمية الثانية وفي الوقت نفسه تطور اميركه والاتحاد السوفياتي في التقدم والقوة جعل الدول الاوروبية تعتقد ان كلا منها على انفراد لا تقوى على النهوض والتقدم . ولذا توجد حاجة ملحة الى التعاون والتضامن . وقد دعا المستر شتراوس وزير الدفاع في المانيه الغربية سابقا الى الاسراع بهذا التضامن بقوله :

« يجب ان نسرع باوروبه فان بقيت كل دولة منا تعمل لنفسها فسوف تنزل الى مستوى

---

١ ــ جين مونييه ، خميرة التقدم ، لورنس ب. كراوس (editor) السوق المشتركة . (نيو جيرزي : برنتس هول ، ١٩٦٤) ص ٤١ .

الدول المتخلفة اقتصاديا اذ قورنا بالاتحاد السوفياتي واميركه » (٢) .
فاوروبه الموحدة اذن هي الاطار للتقدم الاقتصادي والتطور .

٣ ـ ان المساعدات الاميركية بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة المساعدات التي قدمتها اميركه لدول اوروبه تحت خطة مارشال «The Marshal Plan» سببت بعض التقارب بين هذه الدول . وقد كانت هذه المساعدات مشروطة بطرق مباشرة وغير مباشرة بالتعاون الاوروبي مما مهد السبيل لنظم اوروبية جامعة. ويدعم هذا القول المنطق السياسي الاميركي: الحليف القوي هو الحليف الجيد «The strong Ally is the good Ally.»

٤ ـ ان تطور الانتاج والانماء الاقتصادي بالسرعة التي تقدم بها في الدول الاوروبية المعنية تطلب انشاء السوق الاوروبية المشتركة . فالتصنيع ومبدأ الانتاج الضخم «Large Scale production» وما ينتج عنه من متطلبات وتعامل مثل القوى الانتاجية «Productive Forces» والاقتصادية التي دفعت لمعاهدة روما «The Treaty of Rome» والتي بموجبها اصبحت الدول الست في طريقها للوحدة الاقتصادية .

٥ ـ ان السرعة التي تقدم فيها الاقتصاد الالماني الغربي خاصة ، بعثت التخوف من اعادة عوامل الحرب

٢ ـ مجلة الايكونوميست، (٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤) ص ٤٩٥ .

العالمية الثانية ، اي اعادة نشاط الوطنية الالمانية وعنصريتها . وهكذا ساد الرأي لتحويل هذا التطور الاقتصادي ضمن كيان اوروبي عام حيث تنصهر الوطنية الالمانية بالوطنية الاوروبية وبهذا يصبح التقدم الالماني عاملا اساسيا لدفع عجلة التقدم والتطور الاوروبي بصورة عامة .

٦ ـ اعادة بناء اوروبه كقوة عالمية مستقلة عن التابعية للكتلة الشرقية او اميركه ، بناء اوروبه كقوة ثالثة تعمل للتوازن بين كتلتين عالميتين متنازعتين .

وتتحدد اهمية هذا البناء بالاخلاص لما هو « اوروبي » فسياسة الرئيس الفرنسي شارل ديغول تمثل العنصر الفعال لهذا الرأي . وفي حديث صحفي له من الاليزيه في ١٦ ايار (مايو) ١٩٦٧ ذكر ما يلي :

« ان الفكر والامل الذي قاد الاوروبيين ليتحدوا كان بدون شك الفكر والامل لتأليف مجموعة اوروبية بكل معنى الكلمة . وهذا يعني تأليف مجموعة ترمي بطاقاتها في حقلي التجارة والانتاج وفي الوقت نفسه تكون قادرة ان تتعامل سياسيا لنفسها وبنفسها مع اي دولة كانت » (٣) .

فان جمعنا هذه الاسباب لبنيان السوق المشتركة مع اعتبار الملاحظات التي جمعناها عن تطور هذه السوق نقدر ان نستخلص ان هذه المجموعة الاوروبية تمثل قوة ديناميكية

٣ ـ ملفات كيزينك المعاصرة، (لندن: ٩ ـ ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧) ص ٢٢٢٤٦ .

تتطور بتقدم مسبق عن الاعتبارات الزمنية التي وضعت لتدرج الوحدة الاقتصادية الشاملة والتي يعتمد ان تكون الاساس للوحدة السياسية الاوروبية ، وان كيان هذه المجموعة ـ « الكيان الاوروبي » بكل معنى الكلمة قد مثل رسالته هذه وبرهن الى هذا التاريخ ان هدف السوق الاوروبية المشتركة لتكوين اوروبه الجديدة والمستقلة يمثل العنصر الاساسي في دعم وصمود هذه الوحدة في التكتل والتقدم .

وهنا نعود للاستشهاد بمقتطفات من كلام الرئيس شارل ديغول وهو يعلق على طلب بريطانيه للدخول في السوق الاوروبية المشتركة .

لقد قال الرئيس ديغول :

« ان بناء المجموعة الاوروبية «The European Community» كان ممكنا للاسباب التالية :

١ ـ وجود الدول الست ضمن القارة الاوروبية.

٢ ـ الجيرة المتقاربة .

٣ ـ تكامل العوامل الاقتصادية رغم حجم هذه الدول مما جعلها تندمج في وحدة متكاملة جغرافيا واستراتيجيا ، وانه لمجرد مقارنة الاهداف والحقائق التي جمعت بين الدول الست مع طبيعة انجلتره التي :

أ ـ هي جغرافيا خارج المنطقة .

ب ـ تعتمد كليا على دول الكومنولث «Commonwealth» حيث هذه الدول تمثل الجزر في محورها .

ج ـ تتمسك بالتزاماتها الدولية المتعددة .

د ـ تتمسك بارتباطاتها مع الولايات المتحدة الاميركية التي تتمثل بمعاهدات متعددة ومختلفة .

يوضح لنا ان اشتراك انجلتره **في السوق** الاوروبية المشتركة يكون ممكنا في الاحوال الراهنة اذا تنصلت الدول الست الى الابد من فكرة **اوروبه يجب ان تكون اوروبية** » (٤) .

ان وجهة نظر الرئيس شارل ديغول بما يتعلق بانتماء بريطانيه الى السوق الاوروبية المشتركة هي عبارة عن حماية هذه السوق من العوامل التي تؤثر على كيانها الاوروبي ، عن الهدف الرئيسي الذي تكونت لخدمته وعملت لتقدمه وتطوره.

ونستشهد ايضا بكلام الرئيس الايطالي ساراجات في اجتماع القمة للسوق الاوروبية المشتركة في ٢٩ ايار (مايو) ١٩٦٧ .

لقد قال الرئيس الايطالي عندئذ :

« ان اوروبه التي تبنى بواسطة السوق الاوروبية المشتركة تفتح ابوابها الى الشعوب التي تجاري مثلها وامانيها وتؤمن بالحاجة الماسة لاعادة الكيان الاوروبي الى العالم » (٥) .

وعند هذا الحد نعود لنتساءل عن كيفية انطلاق السوق الاوروبية المشتركة وتقدم هذا الانطلاق منذ تاريخ حدوثه حتى الان اي منذ آذار (مارس) سنة ١٩٥٧ .

---

٤ ـ المصدر نفسه .

٥ ـ المصدر نفسه ، ص ٢٢٢٤٧ .

لقد سارت السوق الاوروبية المشتركة منذ حدوثها في طريق تحقيق المراحل التالية :

١ ـ الاتحاد الجمركي .

٢ ـ الوحدة الاقتصادية الكاملة .

٣ ـ الوحدة السياسية الاوروبية .

ولتحقيق هذه المسيرة الاقتصادية تضمنت معاهدة روما بصورة اجمالية النصوص التالية :

١ ـ التخلص من الجمارك وسياسة الكوتا (الحصص) «Quota» وعوائق اخرى تقف في طريق المعاملات التجارية بين الدول الست في مدة تتراوح بين ١٢ و ١٥ سنة .

٢ ـ تحقيق سياسة جمركية خارجية موحدة تجاه باقي الدول في فترة ١٢ ـ ١٥ سنة . وفي الوقت نفسه تحقيق التعامل كوحدة في ابرام المعاهدات التجارية مع هذه الدول .

٣ ـ الغاء القيود على انتقال الخدمات والعمل ورؤوس الاموال وتأسيس المشاريع التجارية بين وفي الدول الست .

٤ ـ الحاق المستعمرات الافريقية السابقة للدول الست والمقاطعات المنتمية لهذه الدول بالسوق الاوروبية المشتركة بصورة دائمة الا اذا رفضت هذه المستعمرات او المقاطعات ذلك ـ وهنا يعني تطبيق السياسة الجمركية المدرجة للسوق على هذه المجموعة الملتحقة وتوقع معاملتها بالمثل للدول الست الا اذا تطلب تقدم المستعمرات او الاقطار الاقتصادي وموارد خزائنها

عكس ذلك . هذا وقد خصصت معاهدة روما الافضلية للالتحاق بالسوق المشتركة لدول تربطها علاقات تاريخية واقتصادية متينة مع دول السوق الست مثل المغرب وتونس وليبيه .

٥ ـ منع انشاء وتقدم النقابات التجارية (Cartels) ومؤسسات احتكارية اخرى في دول السوق الا اذا كانت هذه المؤسسات تقدم منافع جمة لزيادةالانتاج والتقدم التكنولوجي والاقتصادي .

٦ ـ انشاء سياسة زراعية موحدة .

٧ ـ احداث اعتمادات مالية استثمارية تتمثل في :

أ ـ بنك الاستثمار الاوروبي «European Investment Bank» والذي يهدف لتحقيق التوازن في تنمية الدول الست ـ التنمية الاقتصادية .

ب ـ صندوق التنمية «The Development Fund» لتشجيع الانماء الاقتصادي في مستعمرات الدول الست والمقاطعات المرتبطة بها .

يمولالبنك الاوروبيالمذكور باكتتابالحكومات المعنية وفي الوقت نفسه باصدار السندات «Bonds» في السوق الموحدة. اما صندوق التنمية فتمويله يعتمد مبدئيا على اكتتاب الحكومات الست .

٨ ـ العمل على تسوية اجور العمل للاعمال المتشابهة داخل السوقولتوحيد طرق وكميات الدفعللساعات الاضافية .

٩ ـ احداث الصندوق الاجتماعي «Social Fund» لمساعدة المتضررين من جراء تقدم السوق . وتأخذ هذه المساعدات شكل تمويل اعادة تدريب العمال المتضررين ، مثل مساعدتهم على السكن في اماكن اعمالهم الجديدة ودفع التعويضات لهم اثناء وجودهم خارج العمل .

ومن اهم منجزات السوق الاوروبية المشتركة حتى الآن اتخاذ الخطوات التالية :

١ ـ العمل على الاسراع بتنفيذ المراحل الانتقالية للوحدة الجمركية وقد عرف هذا العمل بمشروع هالشتاين «Hallstein Plan» . ولقد تقدم البروفسور ويلتر هالشتاين الرئيس السابق للجنة السوق المشتركة الاستشارية العليا «The Commission» بمشروعه هذا في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ اعتمادا على الاحوال الاقتصادية والسياسية ضمن الدول الست والتي تساعد على التعجيل في تخفيض الجمارك الداخلية. ونتيجة لهذا فقد حققت السوق الاوروبية المشتركة في تموز (يوليو) ١٩٦٧ تخفيضا مقداره ٨٥ بالمئة في الرسوم الجمركية على المواد الصناعية مع الخطة لتحقيق الوحدة الجمركية التامة للقطاع الصناعي في تموز (يوليو) ١٩٦٨ .

٢ ـ تبنّي سياسة زراعية مشتركة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ بدأ مفعولها في تموز (يوليو) من السنة نفسها . وكانت الاهداف لهذه السياسة الزراعية كما يلي :

أ ـ العمل على التوازن بين العرض والطلب

«Supply & Demand» بواسطة التخصص الاقليمي ، عملية تخزين البضائع «Stock piling» وبواسطة الاصلاحات في البنيان الزراعي .

ب ـ تأمين مدخول عادل للمزارع بواسطة الاصلاحات الزراعية الاقليمية ، جمع المتلكات «Consolidation of holding» ، زيادة الطاقة الكهربائية ، تحسين المواصلات ، تحسين الاساليب الزراعية ، وتحسين الخدمات العامة وتأمين التعليم والارشاد .

ج ـ تأمين استقرار نسبي لاسعار المواد الزراعية .

د ـ تأمين قسط وافر من الحاجات الزراعية للمستهلك .

وقد تم الاتفاق على فترة انتقالية لمدة سبع سنوات لتحقيق الاهداف الزراعية الوارد ذكرها ؛ وتم انشاء الصندوق الزراعي «The Agricultural Fund» وخاصة صندوق الارشاد والتأمين الزراعي المتفرع منه «Guidance and Guarantee Fund» لتقديم المعونات للصادرات الزراعية المثقلة بتكاليف الانتاج العالية، للتدخل في الاسواق لتأمين اسعار مستقرة نسبيا ، وللمساعدة على استعمال الوسائل الحديثة في الانتاج الزراعي ، (وهذه المساعدات خارجة عن نطاق الكميات التي تذهب للقطاع الزراعي من الصندوق الاجتماعي «The Social Fund») .

٣ ـ وضع البرامج التالية :

أ ـ وضع برنامج في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر)

١٩٦١ لالغاء القيود على تأسيس المشاريع التجارية والخدمات ضمن السوق الاوروبية المشتركة بالتدريج. وقد جاء في هذا البرنامج البنود التالية :

١ ـ الغاء كل القيود والتميزات المبنية على القومية في ٣١ كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩٦٣ على صناعة النسيج ، الاحذية ، الورق ، المواد الكيماوية الرئيسية ، الصناعات المعدنية ، تجارة الجملة ، التجارة المصرفية والتجارات العقارية .

٢ ـ الغاء القيود والتميزات المبنية على القومية في ٣١ كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩٦٥ على تجارة المفرق وعلى تأسيس المخازن التجارية «Department Stores» والصناعات الغذائية .

٣ ـ الغاء القيود والتميزات المبنية على القومية في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ على تأسيس الصيدليات ، تأسيس مراكز خدمات تطبيب المواشي، خدمات عملاء شركات التأمين ، وخدمات النقل.

٤ ـ الغاء القيود والتميزات المبنية على القومية في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ في حقل التعليم، وفي الانتاج السينمائي وشركات الاعلام .

ب ـ وضع برنامج لتسوية اجور العمل كما يلي :

١ ــ الحد الاقصى للتفاوت يخفض الى ١٥ بالمئة في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٢ .

٢ ــ الحد الاقصى للتفاوت يخفض الى ١٠ بالمئة في حزيران (يونيو) ١٩٦٣ .

٣ ــ تلغى كل التميزات في كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩٦٤ .

٤ ــ وضعت قيد التنفيذ حرية تنقل العمال ضمن السوق المشتركة وحرية تنقل رؤوس الاموال .

٥ ــ الموافقة في حزيران (يونيو) ١٩٦٥ على سياسة موحدة للنقل تنفذ في الفترات : ١٩٦٦ ــ ١٩٦٩ و ١٩٦٩ ــ ١٩٧٢ .

٦ ــ اما انجازات بنك الاستثمار الاوروبي فتعكسها الارقام التالية :

١ ــ بلغ مجموع الاعانات والقروض التي قدمها هذا البنك حتى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ : ١٤٧ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار مقسمة كمايلي:

ايطاليه	٨٢ر٨٠٠ر٠٠٠ دولار
فرنسه	٣٢ر٨٠٠ر٠٠٠ دولار
المانيه	٢٧ر٤٠٠ر٠٠٠ دولار
لوكسمبرغ	٤ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار(٦)

وكانت هذه القروض والاعانات لتنمية جهاز النقل (ايطاليه) ، لتقوية مشاريع الري (فرنسه) ، لبناء وحدات حرارية (المانيه)،

٦ ــ ملفات كيزينك المعاصرة ، (لندن : ١٥ ــ ٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢) ص ١٨٩٧٨ .

ولصناعة الحديد والفولاذ والصناعات التصنيفيةالمتعددة «Processing Industries».

ب ـ مجموع الاعانات والقروض التي قدمها هذا البنك حتى نهاية كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٦٣ بلغت ٣٥٨ر٣٠٠ر٠٠٠ دولار موزعة كما يلي :

ايطاليه	٢٣٦ر١٠٠ر٠٠٠	دولار
فرنسه	٥٨ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار
المانيه	٣٢ر٤٠٠ر٠٠٠	دولار
اليونان	٢٣ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار
بلجيكه	٤ر٨٠٠ر٠٠٠	دولار
لوكسمبرغ	٤ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار

وكان توزيع هذه الاموال في القطاعات الاقتصادية على الشكل التالي :

الصناعة	٤٥ مشروعا
النقل	١٠ مشاريع
الطاقة	١٠ مشاريع
الزراعة	مشروعان

وكان نصيب ايطاليه ٢٧ مشروعا ، فرنسه ١٠ ، المانيه ٣ ، اليونان ٥ ، بلجيكه مشروعا ، ولوكسمبرغ مشروعا (٧) .

ج ـ مجموع الاعانات والقروض التي قدمها هذا البنك حتى نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧

٧ ـ ملفات كيزينك المعاصرة ، (لندن : ٣ ـ ١٠ تموز (يوليو) ١٩٦٥) ص ٢٠٨٣١ .

بلغت ٧٤٦ر١٠٠ر٠٠٠ دولار وقد وزعت على الشكل التالي :

بلجيكه	٤ر٨٠٠ر٠٠٠	دولار
المانيه	٥١ر٢٠٠ر٠٠٠	دولار
فرنسه	٨٤ر٧٠٠ر٠٠٠	دولار
ايطاليه	٤٥٨ر٥٠٠ر٠٠٠	دولار
لوكسمبرغ	٤ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار
اليونان	٥٤ر٢٠٠ر٠٠٠	دولار
ساحل العاج	١ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار
الكامرون	٨ر٥٠٠ر٠٠٠	دولار
الكونغو(برازافيل)	٩ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار
السنيغال	٢ر٤٠٠ر٠٠٠	دولار
تركيه	٦٧ر٨٠٠ر٠٠٠	دولار

وكان توزيع هذه الاموال في القطاعات الاقتصادية على الشكل التالي :

الصناعة	١٠٦ مشاريع
النقل	١٤ مشروعا
الطاقة	١٦ مشروعا
الزراعة	٩ مشاريع
المواصلات	مشروعا واحدا

وكان توزيع هذه المشاريع في البلدان المستفيدة كما يلي :

بلجيكه	مشروعا واحدا
المانيه	١١ مشروعا
فرنسه	١٤ مشروعا
ايطاليه	٨٥ مشروعا

لوكسمبرغ	١	مشروعا
اليونان	١٤	مشروعا
ساحل العاج	١	مشروعا
الكامرون	٤	مشاريع
الكونغو	١	مشروعا
السنيغال	١	مشروعا
تركيه	١٣	مشروعا (٨)

٧ ــ ولا شك ان معاهدة مشاركة المستعمرات والمقاطعات التابعة لاعضاء السوق الاوروبية المشتركة كانت من المنجزات المهمة لهذه السوق . وقد وقع هذا الاتفاق نهائيا في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٦٣ . ومن اهم البنود التي تضمنها نذكر :

أ ــ فيما يتعلق بصادرات هذه المجموعة للسوق الاوروبية المشتركة فانها تعامل كما تعامل الصادرات بين الدول الست .

ب ــ في تنفيذ السياسة الزراعية الموحدة تراعي دول السوق الاوروبية مصالح هذه المجموعة بما يخص المحاصيل الزراعية التي تشابه او تنافس محاصيل السوق نفسها وخاصة البذور الزيتية والسكر .

ج ــ في مدة ستة اشهر بعد توقيع الاتفاق يتطلب من المستعمرات والمقاطعات المعنية ان تطبق النظام الجمركي الذي يعمل به في السوق الاوروبية المشتركة وتلغي تدريجيا نظام الكوتا

٨ ــ ملفات كيزينك المعاصرة، (لندن: ٢ ــ ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧) ص ٢٢٢١٩ .

«Quota» او نظام التحديد المقداري .. هذا وبامكان هذه الكتلة ان تتبع نظاما جمركيا ، عند الضرورة لمصلحة تقدمها الصناعي او الاقتصادي او لتعديل في ميزان المدفوعات ولتمويل عجز ما في الميزانية العامة . ومن الممكن ايضا ان يسترجع نظام الكوتا عند الضرورة .

ج — اما فيما يختص بالمساعدات المالية — فقد حدد مبلغ ٨٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار منها ٧٣٠ر٠٠٠ر٠٠٠ للمستعمرات الافريقية و٧٠ر٠٠٠ر٠٠٠ للمقاطعات المنتمية لدول السوق .

ويكون توزيع ٧٣٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار على الدول الافريقية على الشكل التالي :

١ — ٦٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار اعانات بدون مقابل بواسطة صندوق التنمية الاوروبي.

٢ — ٤٦ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار كقروض طويلة الاجل وبفوائد قليلة .

٣ — ٦٤ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار كقروض لمدة اعتيادية وفوائد اعتيادية ايضا. وعلاوة على ذلك يمنح الصندوق مقدار ٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار للعمل على استقرار الاسعار (٩) .

٩ — ملفات كيزينك المعاصرة، (لندن: ٣ — ١٠ تموز (يوليو) ١٩٦٥) ص ٢٠٨٣٢ .

كانت هذه نظرةعامة على السوقالمشتركةاي علىالتطور الاجمالي لانجازاتها الداخلية . وفي ما يلي وبصورة عامة ايضا نجمل العلاقات التي ارتبطت بها هذه السوق مع دول خارجة عن نطاقها ونصنف هذه العلاقات :

١ ــ معاهدات اشتراك .

٢ ــ معاهدات تجارية .

ونذكر هنا ثلاث معاهدات اشتراك «Associate Membership» مع السوق الاوروبية المشتركة وتركيه ، واليونان ونيجيريه .

بدأ مفعول المعاهدة التركية في كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٦٤ وقد جاء في هذه المعاهدة تقديرا للاعتبارات التالية :

١ ــ حاجة تركيه للاسراع في الانماء الصناعي .

٢ ــ حاجة تركيه لتحسين القطاع الزراعي .

٣ ــ حاجة تركيه لاصلاح النظم العامة .

وان تركيه في حالة اقتصادية لا تسمح لها بالدخول مباشرة في اتحاد جمركي مع السوق المشتركة ولهذا تضمنت المعاهدة مرحلة انتقالية لمدة خمس سنوات تعمل تركيه خلالها على تقوية اوضاعها الاقتصادية والتجارية . وفيهذه الفترة تساعدها دول السوق على الشكل التالي :

١ ــ شراء كميات من التنباك والزبيب والتين المجفف والبندق ــ (ان هذه المنتوجات تشكل ٣٦ ٪ من الصادرات التركية) . وبعد سنتين من ابرام المعاهدة تزداد كميات هذه المنتوجات المصدرة الى دول

السوق . ومن ثم بعد ثلاث سنوات ينظر فيامكانات تصدير منتوجات اخرى .

٢ ـ منح تركيه قروضا بواسطة بنك الاستثمار الاوروبي تبلغ ١٧٥ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار لاستثمارها في التنمية الاقتصادية وهذا لتطور تركيه الى المستوى الاقتصادي الذي يؤهلها لتحقيق معاهدة الاشتراك بكاملها مع السوق. وفي المرحلة الثانية والتي يقدر دوامها بمدة ١٢ سنة يتبلور نوع من الاتحاد الجمركي بين تركيه ودول السوق المشتركة . ولكن تفاصيل هذه المرحلة لم تحدد بعد ، وانها تعتمد على ما ستحققه تركيه في المرحلة الاولى . وفي طور المرحلة الثالثة اي عندما تتحد تركيه جمركيا مع الدول الست يحق لها عندئذ ان تطلب الانضمام الكامل للسوق المشتركة .

اما فيما يتعلق بالمعاهدة مع اليونان فقد جاء في هذه المعاهدة النقاط التالية :

١ ـ لقد منحت السوق الاوروبية المشتركة البضائع اليونانية التعرفة الجمركية الداخلية المنخفضة التي حققت في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ مع امتيازات اكثر للزبيب اليوناني والتنباك .

٢ ـ تنسيق السياسة الزراعية للسوق معزراعة اليونان على مراحل .

٣ ـ اعطاء قرض الىاليونان بمبلغ ١٢٥ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار لمدة خمس سنوات للاستثمار في المشاريع العامة ولتصنيع البلاد .

وقد تمت المعاهدة مع دولة نيجيريه على اساس سياسة السوق القائلة ان كل دولة افريقية يقارن اقتصادها اقتصاد الدول الافريقية التابعة للسوق الاوروبية المشتركة بامكانها طلب الانتماء الى هذه السوق ، وهكذا كانت نيجيريه اول دولة افريقية تنضم للسوق الاوروبية على هـذا الاساس .

وجاء في المعاهدة :

١ ــ كل الصادرات النيجيرية يمكنهـا دخـول السوق المشتركة دون خضوعها لتعرفة جمركية ما عدا زيت الفول السوداني «Grand Nut Oil» ، زيت النخيل «Palm Oil» ، بـن الكـاكـاو «Cocoa Beans» والخشب المصفح «Ply wood» .

٢ ــ يسمـح لنيجيريه ان تحتفظ بالقيود المختلفـة على وارداتها من السوق تمشيا مع نهضتها الصناعيـة والاقتصادية .

٣ ــ الاحتفاظ بحق المعاملة بالمثل فيما يتعلـق بتنقـل الاشخاص والاموال بين نيجيريه والسوق الاوروبية المشتركة .

٤ ــ تسعى نيجيريه ان لا تفرض قيودا جديدة في انظمة القطع كما وان السوق المشتركة بالمبادلة لن تفرض قيودا على رؤوس الاموال التجارية الخاصة الواردة لهذه السوق من نيجيريه .

ووقعت السوق الاوروبية المشتـركة في تشرين الاول (اكتوبر) من سنة ١٩٦٣ معاهدة تجارية مع ايران وكانـت اول معاهدة تجارية من نوعها ترتبط بها هذه السوق . واهم ما ورد في هذه المعاهدة :

١ ــ تخفيض مؤقت في تعرفة السوق الجمركية الخارجية الموحدةبالنسبة للسجاد العجمي،الزبيب، المشمش المجفف والكافيار .

٢ ــ تحديد حصة معينة لكل من دول السوق الست بالنسبة لاستيرادهم الزبيب من ايران .

وقد وقعت هذه السوق ايضا معاهدة تجارية مع « اسرائيل » في حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٤ لمدة ثلاث سنوات وتضمنت هذه المعاهدة ما يلي :

١ ــ تخفيضا مؤقتا في تعرفةالسوقالجمركيةالخارجية الموحدة على عدد من المنتوجات الاسرائيلية .

٢ ــ منح بعض المواد الاسرائيلية المستوردة من قبل دول السوق التعرفة الخارجية الموحدة في حينه ان كانت تعرفة الدولة المستوردةتفوقهذه التعرفة الموحدة.

٣ ــ الزيادة في الحصص المستوردة من اسرائيل لايطاليه وفرنسه .

اما المعاهدة مع الجمهورية اللبنانية والموقعة في ايار (مايو) ١٩٦٥ فقد كانت معاهدة تجارية وفي الوقت نفسه معاهدة للمساعدات الفنية . وكانت اهم النصوص :

١ ــ تمنح دول السوق الاوروبيةولبنان ، بعضها بعضا ، معاملة « الاحسن افضلية » في التبادل التجاري .

٢ ــ تشكل لجنة خاصة لدراسة الحركة التجارية بين لبنان ودول السوق المشتركة .

٣ ــ ستنسق الدول الاعضاء في السوق تعاونها الفني مع لبنان . يرسل الفنيون الى لبنان ، تنظم برامج

تدريب فني للبنانيين في دول السوق ، تساعد دول السوق على دراسات الموارد اللبنانية ، وامداد لبنان بالتجهيزات الفنية .

٤ — ستدرس الدول الست امكانات استثمار الاموال في لبنان .

وقد وقعت هذه المعاهدة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد عند انتهاء مدتها .

وسنلخص القول هنا ان كل ما يربط « اسرائيل » في السوق الاوروبية المشتركة فعليا هو تلك المعاهدة التجارية التي ذكرت في القول السابق وهذه هي مكانة اسرائيل الى هذا التاريخ بالنسبة للسوق الاوروبية المشتركة .

وفي الصفحات المقبلة سنبحث قصة « اسرائيل » مع السوق الاوروبية وهل تريد « اسرائيل » حقا الاشتراك الفعلي مع هذه السوق ولماذا .

الفصل الرابع

اشتراك اسرائيل في السوق الاوروبية المشتركة

لخص احد الكتّاب الصهيونيين قصة اسرائيل مع السوق الاوروبية المشتركة بقوله :

« لقد وصلت ذراع شارل ديغول الطويلة الى بروكسل وخذلت آمال اسرائيل بان تصبح عضوا مشتركا في هذه السوق . واحدث هذا دهشة قوية في القدس . ولكن منذ سنين وعندما كانت العلاقات جيدة بين اسرائيل وفرنسه كانت معارضة فرنسه لاشتراك اسرائيل في السوق واقعا معروفا جيدا . فان المصلحة الفرنسية موجودة في افريقيه الشمالية ، وفرنسه لا تبقي هذا سرا . ولكن الاسرائيليين المتفاوضين مع دول السوق كانوا يأملون ان اقل ما يمكن ان تفعله فرنسه عندما يبحث طلب اسرائيل للاشتراك هو ان تأخذ المقعد الخلفي .

« ان مجلس وزراء السوق موعده ان يجتمع في الاسبوع المقبل وكل ما تامله اسرائيل الآن هو التأخير في اخذ قرار يتعلق بطلب اشتراكها بدلا من جواب بالنفي القاطع . ولكن بعد تصريحات

ديغول العلنية ان رفض طلب اسرائيل هو الشيء الذي اصبح مؤكدا .. رفض هذا الطلب الذي تقدمت به اسرائيل منذ سنة .

« ومنذ سنين كانت حجة اسرائيل انها هي وحدها بين كل الدول التي تحيط باوروبه التي عندهـا المستقبل الصناعي الذي يؤهلها للاشتراك الفعلي بالسوق الاوروبية . ان هذه الحجة لم ترفض مبدئيا ولذلك عقدت السوق المشتركة اتفاقيـة تجارية مع اسرائيل في سنة ١٩٦٤ مانحة اياها تخفيضا جمركيا على بعض منتوجاتها . ولكن من مجموع مئة سلعة قدمتها اسرائيل اختارت السوق الاوروبية فقط : ثلاثة انواع من بدلات السباحة، الكريب فروت ، ونوعا من السماد . وهذا كان غير كاف مطلقا . ان اهم منتوج يجلب لاسرائيل العملة الصعبة، اي البرتقال ، كان خارج اللائحة. وهكذا ايضا كان نصيب المنتوجات الصناعية التي لدولة مثل اسرائيل تمثل عاملا هاما في رفـع مستوى المعيشة .

« وفي بداية العام ١٩٦٦ ذهب وفد من اسرائيل الى بروكسل ليتفاوض على مراجعة المعاهـدة التجارية ووضع امام اللجان المختصة لائحة تمثل ٢٢ سلعة تكوّن اهم صادرات اسرائيل . ولكن السوق المشتركة اقر بتنزيلات جمركية على سلعة واحدة فقط (الكريب فروت ثانية) وترك كل شيء على ما كان عليه سابقا .

« ان منطق اسرائيل للاشتراك في السوق المشتركة مرتكز على ارقـام توضـح ان سياسة السوق

الاوروبية الجمركيـة اثرت على الصـادرات الاسرائيلية . مثـال على ذلـك ان الصـادرات الاسرائيلية للفترة ما بين ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥ ازدادت بمعدل ٢٣ بالمئة ولكن حصة السوق الاوروبيةمن هذه الصادرات للفترة نفسها لم تزد سوى ١٤،٦ بالمئة . هذا مع ان واردات اسرائيل مـن السوق المشتركة ما بين ١٩٦٣ ازدادت ٣٠،٦ بينمـا وارداتها منبلاد اخرىازدادت فقط ٢٤،٣ بالمئة.

« وهذا دليل واضح علىان الدول الست متحيزة ضد اسرائيل.والذي يثقل علىاسرائيلهو الواقع الذي يتكلم به خبراء اقتصادها وهو ان صادرات اسرائيل الصناعية والتي ترى فيها الحل لمشاكلها الاقتصادية لم تزد في فترة ١٩٦٣ـ١٩٦٥ سوى ٥ر٢ بالمئة .

« ففرنسـه هي مشكلة اسرائيل . وقد ترجمت فرنسه الارقام المذكورة لصالح اسرائيل وقالت ان اسرائيل ليست بحاجة الى معاملة مفضلة او لمعاملة خاصة . وقالت ان مجموع الصادرات الاسرائيلية لدول السوق ازدادت في السنين الخمسة السابقة من ٥٦ مليون دولار الى ١٣٠ مليون. حتى ولو ان صادرات البرتقال بحد ذاتها لا تساعد علىارتفاع مستوى المعيشة فياسرائيل ـ ومفعول صادرات الالماس الاقتصادي لا يذكر ـ ولكن مع كل هذا يقول الوفد الفرنسي ان علاقة اسرائيل بالسوق تتحسن .

« ان العطف الذي وجّه الى اسرائيل في ما قبل حرب الخامس من حزيران (يونيو) لم يتعـدّ

حـدود الافضلية «Preferential Treatment» فالمعاهدة التي وقّعت مع هذه السوق في سنة ١٩٦٤ كانت ضمن حدود GATT وهذا يعني ان كل معاملة تقدم من قبل السوق الى اي عضو من اعضاء GATT ستقـدم في الوقت نفسه الى الاعضاء الآخرين .

« وبالطبع ان ايطاليه التي تهدف ان تطور صناعتها السمادية تعاكس زيـادة تعامل السوق مـع اسرائيل . وبالاحرى ان كل سلعة في اللائحـة التي تقدمت بها اسرائيل لدول السوق كانـت تواجه معارضة من دولة ما من دول السوق . وخاصة ما يختص بالحمضيات فان فرنسه ابدت معارضتها الشديـدة غيرة على دول افريقيـه الشمالية حيث تربطها علاقات متينة .

« مع كل هذا فان الهيئة الاستشارية العليـا للسوق المشتركة «The Commission» والتي تمثل غير الرسميين من الدول الست وافقت في الثاني من حزيران (يونيو) سنـة ١٩٦٧ ان توصـي باشتراك اسرائيل في السوق ولكن الاحـداث السياسية التي تلت هذا القرار لعبت دورا حاما في عدم تنفيذ هذه التوصية . وعندما وصلت الى الاعضـاء الدائمين لحكومة السوق كانـت الحرب قد انتهت وخلافا للهيئة الاستشارية يمثل هؤلاء الاعضاء الدائمين حكوماتهم ومصالح هذه الحكومات . وهكذا بعد دراسة طلب اسرائيل في جو تفوّقها العسكري تخوّف الاعضاء من ردود فعل الدول العربية . وهنا بالطبع لعبت فرنسه

دورها الاعتيادي واعلنت استعمالها لحق الرفض (الفيتو) عند بحث مشروع القرار بقبول طلب اسرائيل . وشدد الوفد الفرنسي على ان السوق الاوروبية المشتركة لا تتحمل اي مسؤولية خاصة بالنسبة لاسرائيل . وان اسرائيل ليست الدولة الوحيدة التي تأثر اقتصادها في تكوين السوق الاوروبية المشتركة . هذا وذكر الوفد الفرنسي الاعضاء بان طلبات تونس والمغرب والمذكورة اسميهما بين البلدان المفضلة للانضمام الى السوق في معاهدة روما لم تبحث بعد . فكيف يقبل طلب اسرائيل ؟

« وللتخفيف من وطأة رفض فرنسه ولاعلانها بممارسة حق الرفض اقترحت المانيه وهولنده منح بعض الامتيازات الاقتصادية لاسرائيل . وهذا بشكل معاهدة تجارية قد تضم خمس مواد اخرى او بشكل تأسيس منطقة حرة تستهدف حرية بعض السلع لاسرائيل ومن اسرائيل الى السوق . ولكن حتى هذا واجه المعاكسة الفرنسية وان كل ما وافقت عليه فرنسه كان امكانية تمديد المعاهدة التجارية الموقعة سنة ١٩٦٤ .

« وان كانت المناقشة بما يخص طلب اسرائيل لم تنته بعد ولكن اسرائيل قد فقدت كل الآمال التي كانت تملكها في حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧ . حتى وانها لم تقرر بعد ارسال بعثات دبلوماسية لدول السوق لتبشر بوجهة نظرها كما كانت تفعل سابقا . وانها في هذا الشأن ، كما في شؤون عديدة اخرى ، قد ارجأت حقا استعمال

قواها الى ان يتغير الوضع في فرنسه » (١) .

ونحن نتساءل بالرغم من الحجج التي قدمها الكاتب الصهيوني مسبقا لاشتراك اسرائيل في السوق الاوروبية المشتركة . لماذا تلح اسرائيل للاشتراك في هذه السوق وهي تقع خارج نطاق القارة الاوروبية وخارج نطاق المستعمرات الافريقية التابعة لدول السوق او المقاطعات المنتمية لهذه الدول ؟

ونجيب :

١ ــ ان حالة العجز الدائم في ميزان اسرائيل التجاري يجعلها ترى ان الحل الوحيد لمشاكلها الاقتصادية هو الازدياد في كمية صادراتها . ولكن ان هذا الحل سطحي جدا لان الزيادة في الصادرات الاسرائيلية مصطحبة دائما بالزيادة في الواردات . فان مبدأ استيعاب المهاجرين وتقوية الدفاع يدفع بعجلة الاستيراد دوما الى الامام . هذا وفي الوقت نفسه انالزيادة غير الطبيعية لسكان اسرائيل، والمصاريف الكثيرة في حقل الخدمات والسكن ، والعمل على ابقاء مستوى المعيشة على وضع ما ، لا يتناسب مع القوة الانتاجية ، كل هذا يؤثر على كمية الصادرات الاسرائيلية . ولذا ان العجز في ميزان التجارة الاسرائيلي ليس هو سوى نتيجة لتطبيق الفلسفة الصهيونية ولن يضمحل الا بالتخفيف من النشاط الصهيوني .

---

١ ــ مجلة الجويش اوبزرفر ، المجلد ٤٩ ، العدد ١٦ (٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧) ص ٦ ــ ٧ .

٢ ــ حالة الحاجة الدائمة لاستيراد الاموال : ان اسرائيل باشتراكها في السوق الاوروبية المشتركة ستنتفع حتما من المعونات التي سيؤديها بنك الانماء الاوروبي مثلا او اي صندوق اوروبي تابع للسوق المشتركة. وفي الوقت نفسه تجبر اسرائيل السوق الاوروبية على تمويل المشاريع الاسرائيلية بكافة انواعها لكي ، وحسب المبدأ المتبع في السوق المشتركة ، ترفع من مستوى الاقتصاد الاسرائيلي ليتكامل مع السوق الاوروبية المشتركة .

وهنا ان تم هذا الارتباط ستجد السوق الاوروبية نفسها مجبرة على انماء المشروع الصهيوني ، اي على تحقيق جمع المنفيين واستعمار الاراضي . وتكون السوق قد ادخلت نفسها في تمويل مشروع يستنزف القوى المحلية الاوروبية وبهذا يعطل الحركة الطبيعية للسوق ويؤخر نموها .

٣ ــ وترى اسرائيل ايضا في الاشتراك بالسوق الاوروبية حرية حركة الاموال والاشخاص ، وهذا سيسهل جدا على رؤوس الاموال ان تصدر لاسرائيل بواسطة المنظمات الصهيونية ان لم يكن ما يجذب هذه الاموال للاستثمار في الاقتصاد الاسرائيلي في الحالة الراهنة. هذا ومما لا ريب فيه ان حرية تنقل الافراد سيسهل ايضا جدا عملية التهجير ويقلل من التكاليف التي تبذل بواسطة المؤسسات الصهيونية اما للاقناع للهجرة او بما يخص التكاليف التي تدفع للنقل والتسكين .

٤ ــ ومن الممكن القول ان اسرائيل قد تأمل انها، باشتراكها مع السوق الاوروبية ، ستحقق في المدى البعيد

علاقة ما مع الاسواق العربية . فاسرائيل المعزولة تختلف جدا عن اسرائيل كمشتركة بالسوق الاوروبية . ومن يدري قد يتحول هذا الاشتراك الموعود الى عضوية دائمة ! كيف يتمادى هذا المنطق؟ هنا السؤال . حسب منطق اسرائيل ، قد يقل عداء الدول العربية لها عندما تصبح جزءا من السوق الاوروبية المشتركة (ان لم تقاطع الدول العربية السوق) فتجارة هذه الدول مع السوق الاوروبية تكون تجارة غير مباشرة مع اسرائيل . وبكلام آخر ان التفاعل التجاري بين السوق المشتركة والدول العربيةوما ينتج عنهذا منمصلحة للسوقالاوروبية تأخذ اسرائيل منه نصيبا طالما ان مصلحة الكتلة تمثل مصلحة الجميع .

٥ ـ وتنظر اسرائيل الى الاسواق الافريقية عندما تلمح بالانتماء الى السوق الاوروبية ، تنظر الى الاقطار التي ينظر اليها كجزء من اطار السوق الاوروبية . وان هذه الدول ونذكر بعضها على سبيل المثال : الكامرون ، تشاد ، داهومي ، جابون ، النيجر ، السنيغال ، الصومال ، رويندة ، بورندي ، جمهورية افريقيه الوسطى ، الفولتا العليا ، توغو ، ساحل العاج ، الخ . ينظر اليها كسوق فريدة بحد ذاتها . وهنا ان لم تجد البضائع الاسرائيلية اقبالا من مستهلكي الدول الست فلا بد من وجود تشجيع من المستهلك الافريقي او الدول التي لم تنم اقتصاديا بعد . فان الثغرات الموجودة في الاسواق الافريقية او اسواق الدول النامية من الاسهل على اسرائيل انتملأها وتتسابق اليها . وهذا المنطق يدعم عقائديا .

ان الصهيونية ستجد تربة خصبة في الدول المتخلفة اقتصاديا هذا وفي الوقت نفسه لن تجد فيها تراث اللاسامية .

٦ ـ وتريد اسرائيل الالتحاق بالسوق الاوروبية خوفا من انضمام انجلتره الى هذه السوق وانضمام مجموعة دول «EFTA» «ايفتا» «European Trade Association» المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة . والدول المعنية في هذه المجموعة هي انجلتره ، سويسره ، النمسه ، الدانمارك ، نروج ، البرتغال، فنلنده والسويد . وتظهر الارقام ادناه مصلحة اسرائيل التجارية مع هذه الدول .

السنة	نسبة الصادرات الاسرائيلية الى دول « ايفتا » من مجموع الصادرات
١٩٥٢	٥٠٫٨ ٪
١٩٥٨	٣٦٫٤
١٩٦٠	٢٨٫٧
١٩٦٢	٢٦٫٩
١٩٦٣	٢٧٫٤
١٩٦٤	٢٥٫٣
١٩٦٥	٢٣٫٨
١٩٦٦	٢٣٫٧ (٢)

٢ ـ مكتب الاحصاء المركزي ، النشرة الاحصائيةالاسرائيلية ١٩٦٥ ، ١٩٦٧ (المصدر نفسه) ص ٢٥٥ ، ص ٢١٨ .

فدخول هذه الدول في السوق الاوروبية المشتركة يشكل خطرا على كمية وافرة من صادرات اسرائيل كما يظهر في الجدول السابق .

٧ ــ وان اسرائيل تريد الالتحاق بالسوق المشتركة ضمانة لمصالحها التجارية في هذه السوق وتعكس هذه المصالح ارقام صادرات اسرائيل الى الدول الاعضاء :

السنة	نسبة الصادرات الاسرائيلية الى دول السوق المشتركة من مجموع الصادرات
١٩٥٢	٧ر٢ ٪
١٩٥٨	٢٢ر٢
١٩٦٠	٢٨ر٦
١٩٦٢	٢٦ر١
١٩٦٣	٣٠ر٣
١٩٦٤	٢٨ر٠
١٩٦٥	٢٨ر٣
١٩٦٦	٢٨ر٥ (٣)

٨ ــ واسرائيل ترى في اوروبه اجمالا ، نسبة للعزلةالتي تعانيها سياسيا واقتصاديا في المنطقة ، القارة الوحيدة المجاورة التي يجبرها المنطق الاقتصادي ان تتعامل معها . هذا وان الارقام التالية تعكس مصلحة اسرائيل وتعاملها التجاري مع اوروبه .

---

٣ ــ المصدر نفسه .

السنة	نسبة الصادرات لاوروبه من مجموع الصادرات	نسبة الصادرات لامبركه وكنده من مجموع الصادرات	نسبة الصادرات لآسيه وافريقيه من مجموع الصادرات	نسبة الصادرات لبلدان اخرى من مجموع الصادرات
١٩٥٢	٦٤ر٨ ٪	٢٧ر٤ ٪	٤ر٢ ٪	٣ر٦ ٪
١٩٥٨	٦٩ر٥	١٥ر٢	١١ر٥	٤ر٣
١٩٦٠	٦٣ر٧	١٤ر٨	١٥ر٩	٥ر٦
١٩٦٢	٦١ر٥	١٧ر٢	١٥ر٧	٥ر٧
١٩٦٣	٦٥ر٠	١٤ر٨	١٥ر٣	٤ر٩
١٩٦٤	٦٢ر٥	١٦ر٢	١٦ر٤	٤ر٩
١٩٦٥	٦١ر٦	١٦ر٥	١٨ر٢	٤ر٢
١٩٦٦	٦٢ر٢	١٦ر٧	١٦ر٩	٤ر٢ (٤)

٤ ــ المصدر نفسه .

السنة	نسبة الواردات من اوروبه من مجموع الواردات	نسبة الواردات من اميركه وكنده من مجموع الواردات	نسبة الواردات من آسيه وافريقيه من مجموع الواردات	نسبة الواردات من بلدان اخرى من مجموع الواردات
١٩٥٢	٪ ٣٥ر٠	٪ ٣٩ر١	٪ ٩ر٣	٪ ١٦ر٦
١٩٥٨	٥٠ر٣	٣٨ر٨	٥ر٧	١٣ر٧
١٩٦٠	٥٣ر٣	٣٠ر٤	**٧ر٣**	**٩ر٠**
١٩٦٢	٥١ر٥	٣٤ر٣	٥ر٢	٩ر٠
١٩٦٣	٥٥ر٧	٢٨ر٨	٥ر٨	٩ر٧
١٩٦٤	٥٩ر٨	٢٦ر٠	٥ر٥	٨ر٧
١٩٦٥	٥٦ر٧	٢٦ر١	٦ر٩	١٠ر٣
١٩٦٦	٥٤ر٢	٢٧ر٣	٦ر٩	١١ر٦ (٥)

٥ ــ المصدر نفسه .

وبعد هذا العرض الموجز للاسباب التي تدفع باسرائيل للاشتراك في السوق الاوروبية المشتركة نسأل هل تريد اسرائيل حقا أن تصبح عضوا فعالا في هذه السوق ؟ قد يتضمن هذا السؤال نوعا من الغرابة وبالاخص بعدما جاء في النقاط السابقة ولكن الاستغراب قد يزول بعد ذكر بعض الاسباب التي تبرر هذا السؤال .

لقد علّق بنحاس سابير وزير مالية اسرائيل على اشتراك اسرائيل بالسوق الاوروبية المشتركة بقوله :

« لو ان السوق الاوروبية المشتركة قبلت اسرائيل كعضو مشترك واعطتها مدة معينة من السنين لتوفق اقتصادها مع الاساليب الاوروبية ، لكان هذا قد احدث مبدئيا ازمة في اسرائيل . ولكن اسرائيل كانت قد استفادت في المدى البعيد» (٦).

ويستنتج الكثير من تعليق وزير المالية بنحاس سابير :

١ — ان الازمة المذكورة عامة تعكس ازمة اعادة تقييم الاقتصاد الاسرائيلي . وحيال هذا قد تقف حكومة اسرائيل مكتوفة الايدي لان الاهداف الحقيقية لهذا الاقتصاد تشترك في تحقيقها المنظمات الصهيونية العالمية وجماعات عديدة خارج وداخل اسرائيل . فهل تتقبل هذه المساعي الجماعية اخضاع الاقتصاد الاسرائيلي لقيود قد تحد من نشاطها وفي الوقت نفسه تؤثر على مبدأ «جمع المنفيين»؟ . وهذا يشكل بحد ذاته ازمة ادارية وتلبكا وتعثرا في التقدم الاقتصادي الصهيوني المنشود .

٦ — مجلة الجويش اوبزرفر ، المجلد ٤٥ ، العدد ١٣ (٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤) ص ١٥ .

واعادة تقييم الاقتصاد الاسرائيلي ليتمشى مع تيارات السوق الاوروبية المشتركة لا شك يتطلب تقييما في السياسة العسكرية مما يؤدي الى تحديد ميزانية الدفاع وتحويل الموارد الى الحقول المنتجة كالزراعة او الصناعة . وهذا يؤدي الى انقباض عام في اسرائيل تخوفا من الانهيار في حالة الامن . (هذا مع ان اسرائيل قد تشعر بنوع من الاستقرار ان اشتركت في السوق الاوروبية المشتركة لان تعرضها للخطر يصبح في الوقت نفسه تعرض السوق بكاملها طالما ان المصلحة العامة تصبح مشتركة الى حد ما). ولكن يمكن القول هنا ان هذا القول سابق لاوانه لان السوق المشتركة لم تتدرج بعد في الوحدة الاقتصادية الكاملة وفي المصالح السياسية الموحدة. ولذا فان تقويم اقتصاد اسرائيل تمشيا مع ارادة السوق المشتركة على حساب ميزانية الدفاع مثلا، سيعرض امن اسرائيل الى الخطر . او بكلام آخر سيعرض اسرائيل الى حالة فزع . وهذا ما يؤدي الى جو استثمار قلق وانخفاض في الانتاج .

واعادة تقييم اقتصاد اسرائيل مراعاة لقوانين السوق المشتركة يتضمن ايضا الحد من الاحتكارات (وقد نسميها العقد الاقتصادية) وهنا تتعرض «الهستدروت»، منظمة العمال الصهيونية، للحد من نشاطها في حقل الاستثمار ، وستكون هذه مجرد عملية انقلابية في المفهوم الصهيوني وحلا تدريجيا لسلطة الهستدروت التي بحد ذاتها تقييم الاقتصاد الاسرائيلي او بالاحرى تمثل «دينامو» هذا الاقتصاد.

واعادة تقييم الاقتصاد الاسرائيلي يقلل من المركز الذي تحتله الزراعة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية

الاخرى . وبكلام آخر يقلل من اهمية المفهوم الصهيوني للعمل الزراعي . لا شك ان المساحات المحدودة للزراعة وفي الوقت نفسه قلة المياه المطلوبة، هذه العوائق الزراعية في اسرائيل تؤخذ بعين الاعتبار للحد من التوسع والاستثمار الزراعي الذي يكلف ما لا يقبله التخطيط الاقتصادي السليم . وهذا سيضع حدا لبناء المستعمرات الاسرائيلية الزراعية ، والهجرة ، وللنشاط الصهيوني .

واعادة تقييم الاقتصاد الاسرائيلي يتطلب وضع سياسة مالية تحافظ على مستوى ثابت نوعا ما للنقد الاسرائيلي . ان سرعة التغير في قيمة هذا النقد حتى الآن تعكس حالة مالية خارجة عن نطاق التقييد والضبط . ونجد الدلائل عن هذا في عدم قابلية تحديد الاموال التي تأتي الى اسرائيل من الخارج ، نجدها في ازدياد الاجور وازدياد كمية القوة الشرائية في ايدي المستهلكين ، وفي سياسة الهستدروت لرفع مستوى الاجور دون زيادة مماثلة في القوة الانتاجية المقابلة .

ان ضبط الاسعار النقدية يتطلب من اسرائيل سياسة مالية تتمشى مع مبدأ العرض والطلب «Supply & Demand» وهذه السياسة قد تقول بحد المصاريف العامة «Public Expenditure» . واسرائيل هنا لا يوجد لديها المقدرة المركزة في هذا الحقل طالما ان موارد هذه المصاريف عديدة والهيئات التي تأخذ على عاتقها التصرف بالاموال الواردة لاسرائيل تتبنى هي ايضا دعم وتنمية التطبيق الاقتصادي الصهيوني ، (الوكالة اليهودية مثلا ، الصندوق القومي اليهودي،

الهستدروت ، هيئة الكيبوتز ، اتحاد الموشاف ، الاحزاب الاسرائيلية واقسامها في الخارج . وبالاضافة الى هذا توجد المؤسسات الخيرية الصهيونية على كافة انواعها) .

وهكذا نعود للنتيجة نفسها بان التقييم المالي في اسرائيل سيحد من المجهود الصهيوني .

٢ ـ طلب اسرائيل للاشتراك بالسوق الاوروبية المشتركة طلب طارىء وانتهازي في الوقت نفسه ـ طلب طارىء نتيجة بعض العوارض الاقتصادية الملحة . ومن هذه العوارض نذكر عارض ازمة تصريف الحمضيات . ان صادرات الحمضيات تشكل عاملا جذريا في الاقتصاد الاسرائيلي . فانها تدخر ما يعادل ١٢ بالمئة من حاجة اسرائيل للعملة الصعبة . ولكن ان اعتبرت ظروف السوق الاوروبية واعتبرت ظروفها ايضا فان اسرائيل قد تتردد في الاشتراك بالسوق لمجرد منفعة تصدير الحمضيات . ولكن الفلسفة الاسرائيلية تقرع كل الابواب وفي كل فرصة حتى ولو كان هذا للتعبير عن الذات وللتعبير عن الوجود اقتصاديا او سياسيا او عسكريا .

وعندما سئل خبراء الحمضيات عن تقدم هذه الصناعة في اسرائيل كان جوابهم ان الجواب في « بروكسل » وليس في « تل ابيب » . ان ٩٣ بالمئة من صادرات الحمضيات مثلا صدّرت الى دول السوق المشتركة والى دول المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة « ايفتا » . وان اهمية بروكسل ليست في امكانية اشتراك دول المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة في السوق المشتركة واخصهم انجلتره التي تمثل

اكبر مستهلك للحمضيات الاسرائيلية ، ولكن في الواقع الذي يتمثل بحالة اكتفاء دول المنظمة المذكورة من الحمضيات ووجود الثغرات العديدة لهذا المنتوج في دول السوق المشتركة التي بامكان اسرائيل ان تملأها .

واهم الاعتبارات التي تأتي هنا هي :

١ ـ المقدرة الايطالية لتمويل السوق من الحمضيات .

٢ ـ الافضلية التي تعطى من دول السوق لدول المغرب .

٣ ـ قرب اسبانيه من دول السوق المشتركة وامكان تصديرها الحمضيات بواسطة السكك الحديدية مما يجعلها في مركز متين للمنافسة.

ولهذه الاعتبارات نرى ان امل اسرائيل في شراء سوق الدول المشتركة لحمضياتها امل ضعيف جدا ان اتخذت الاعتبارات الاقتصادية فقط . ولكن اسرائيل تحت ضغط صناعة الحمضيات ستطرق السوق المشتركة وقد يأتي يوما تسنح لها الفرصة ان تحقق مطالبها حتى ولو كان هذا على حساب اعضاء الدول المشتركة انفسهم . فهدف السوق ـ اي التكتل الاوروبي للمصلحة الاوروبية ـ هو انجاز الوحدة الاقتصادية الاوروبية وتطوير التكافؤ بين قطاعات السوق الاقتصادية ـ التقدم في طريق الوحدة السياسية ، وكل هذا شيء لا يعني اسرائيل . فاسرائيل تفتش

على اسواق لحمضياتها مثلا .. واهداف السوق غريبة عن المنطق الصهيوني اقتصاديا او سياسيا .

وعندما يقول وزير مالية اسرائيل انه لو قبلت اسرائيل للاشتراك بالسوق الاوروبية « كانت اسرائيل قد استفادت في المدى البعيد » ـ هذا التعبير ومع انه اتى كجزء من توقع الازمة عند قبول اسرائيل ـ فانه ينطوي على معان وآمال بعيدة في الوقت نفسه ، ينطوي مثلا على «الفترة» او «المهلة» التي تمنح لاسرائيل لتوجيه اقتصادها حسب متطلبات السوق وكما طلب من تركيه في معاهدة الاشتراك .

وقد يحدث الكثير في هذه « الفترة » مما سيتيح لاسرائيل ان تسوّف . وقد تحدث امور اخرى جذرية مما يؤدي الى اعادة تقييم السوق المشتركة بحد ذاتها . ونعود لنذكر كلام الرئيس شارل ديفول وهو يعلق على دخول انجلتره للسوق فيقول :

« ان السوق المشتركة كانت نوعا من الاعجوبة ومنذ عشر سنوات ونحن نبني هذه السوق ، وانها لم تكتمل بعد . واثناء عملية البناء هذه تواجه الدول الست تنظيم نفسها بقوانين جديدة وبالحياة ضمن بنيان جديد ، وان ادخال تغييرات كبيرة الآن يعني تغييرا كليا لبنيان السوق وبكلام آخر بنيان كيان ثان .

.. وان الانجليز يفكرون حقا ان دخولهم في السوق المشتركة يجعل منها سوقا ثانية وهذا شيء طبيعي . ان الممثلين او المندوبين الانجليز سيجلسون في هيئات السوق الحاكمة وسيدافعون عن مصالحهم وقد تتجمع معهم

وفود دول اخرى . وعندما يحصل هذا يكون واضحا جدا ان آمال ومقاييس وعزم الدول الست الآن ستتوارى امام آمال ومقاييس وعزم الكتلة الجديدة او الكيان الجديد الذي يأخذ مكان السوق الحالي » (٧) .

اننا نقدر ان نطبق المنطق نفسه على اشتراك اسرائيل في السوق الاوروبية المشتركة وما يزيد على هذا نشاط التكتلات الصهيونية والاحزاب الصهيونية الفعالة ضمن دول اوروبه. وهذا النشاط سيستثمر لاخضاع السوق الاوروبية لآرب اسرائيل حتى ولو سبب هذا التفكك بين اعضاء السوق. وهذا ما تريده اسرائيل في المدى القريب او البعيد، لانه اذا تحقق هذا يكون باستطاعتها ان تؤثر اكثر على كل دولة اوروبية بمفردها من ان تواجه هذه الدول ككتلة موحدة تعمل « للمصلحة الاوروبية » .

٧ ــ ملفات كيزينك المعاصرة ، (لندن : ٩ــ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧) ص ٢٢٢٤٦ .

مصادر البحث

المنشورات الرسمية للحكومة الاسرائيلية

1 — The Central Bureau of statistics. Statistical Abstract of Israel, 1958/59, Jerusalem : The Government printer, 1959.

2 — The Central Bureau of statistics. Statistical Abstract of Israel, 1965, Jerusalem : The Government printer, 1965.

3 — The Central Bureau of statistics. Statistical Abstract of Israel, 1967. Jerusalem : The Government printer. 1967.

4 — Israel Government year Book 1957. Jerusalem : The Government printer, 1957.

5 — Israel Government year Book 1960/61. Jerusalem The Government printer, 1961.

6 — Israel Government year Book 1962/63. Jerusalem: The Government printer, 1963.

7 — Israel Government year Book 1964/65. Jerusalem: The Government printer, 1965.

8 — Israel Government year Book 1965/66. Jerusalem: The Government printer, 1966.

9 — Israel Government year Book 1966/67. Jerusalem: The Government printer 1967.

10 — The Israel year Book 1960. Tel-Aviv : Israel publication Ltd.

11 — Ministry For Foreign Affairs. Facts About Israel 1963. Jerusalem : Ministry For Foreign Affairs Information Division.

12 — Ministry For Foreign Affairs. Facts About Israel 1967. Jerusalem : Ministry For Foreign Affairs Information Division.

الكتب

1 — Akzin Benjamin and Dror Yeheezkel Israel High-pressure planning, Syracuse : University press, 1966.

2 — Baruth H. K. The physical planning of Israel. London : Shindler and Colomb, 1949.

3 — Ben David, Joseph. (ed.) Agricultural planning and village Community in Israel. Paris : Educational Scientific and cultural organization, 1964.

4 — Berger, Earl. The covenant and the sword. London : Routledge & Kegan Paul Ltd., 1965.

5 — Calman, John, (e.d.). The Common Market - The Treaty of Rome Explained. London : Authony Blond Ltd. 1967.

6 — Canaan, Gershou, Rebuilding The Land of Israel. New York : Architectural Book publishing Company, 1954.

7 — Coppock D. Joseph, Foreign Trade of the Middle East : Instability and Growth. Beirut : Economic Research Institute — American University of Beirut, 1966.

8 — The European Common Market and its Meaning to the United States. New York : Committee For Economic Development, 1959.

9 — Falk project For Economic Research in Israel. Long-term projections of supply and Demand For Agricultural products in Israel. Jerusalem : The Faculty of Agriculture, The Hebrew University, 1964.

10 — Furniss, S, Edgar, France Troubled Ally-De-Gaule's Heritage and prospects. New York : Frederick A. Praeger, 1960.

11 — Goldstein, Israel. Transitions years. Jerusalem : Rubin Mass, 1962.

12 — Granott A. Agrarian Reform and the Record of Israel. London : Eyre & Spottis woode, 1956.

13 — Halperin, Haim, Changing Patterns in Israel Agriculture. London : Routledge and Kegan Paul, 1957.

14 — Horowitz, David. The Economics of Israel. New York : Pergamon Press Ltd., 1967.

15 — Krause, B. Lawrence, (ed.). The Common Market Progress and Controversy. New Jersy : Prentice Hall Inc., 1964.

16 — Mayne, Richard. The Community of Europe. New York : W. W. Norton & Company Inc., 1963.

17 — Meeker, Oden. Israel Reborn. New York : Charles Seribner's Sous., 1964.

18 — Miller, Irving. Israel The Eternal Ideal. New York: Strauss and Cudahy, 1955.

19 — Ramazani, K. Rouhallah. The Middle East and the European Common Market. Charlottesville : The University Press of Virginia, 1964.

20 — Rubner, Alex. The Economy of Israel. London : Frank Cass & Company Ltd., 1960.

21 — Sayegh, Yusif. The Israeli Economy. Beirut : Research Centre — Palestine Liberation Organization, 1966.

22 — Weingrod, Alex, Israel — Group Relations in a New Society. London : Frederick A. Praeger, 1965.

23 — Weitz, Ranaan. Agricultural Development, (Israel case study) Reidel : Dordrecht, 1968.

24 — انجلينا الحلو ــ عوامل تكوين اسرائيل ــ دراسات فلسطينية رقم ١٦ . بيروت : مركز الابحاث ــ منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٧ .

25 — فلسطينيات ، مجموعة من الباحثين باشراف الدكتور انيس صايغ ، كتب فلسطينية رقم ١٢ ، بيروت : مركز الابحاث ــ منظمةالتحرير الفلسطينية ، ١٩٦٨ .

نشرات دورية

1 — Keesings Contemporary Archives. London : Keesing's Publication Ltd. (1957 — 1968).

2 — Jewish Observer and Middle East Review (1964 — 1968).

3 — The Economist (1961 — 1968).

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الأبحاث
٦٠٦ شارع السادات - بيروت

صدر من

سلسلة « دراسات فلسطينية » :

	السعر ل.ل.
١ ــ « الاستعمار الصهيوني في فلسطين »، للدكتور فايز صايغ (بالعربية والانجليزية والفرنسية)	١
٢ ــ « الهدنة في القانون الدولي » ، للدكتور عابدين جبارة (بالانجليزية)	٢
٣ ــ « المطامع الصهيونية التوسعية » ، للاستاذ عبد الوهاب كيالي (بالعربية)	٢
٤ ــ « الكيبوتز : المزارع الجماعية في اسرائيل » ، للاستاذ عبد الوهاب كيالي (بالعربية)	٢
٥ ــ «الجذور الارهابية لحزب حيروت الاسرائيلي»، للاستاذ بسام ابو غزالة (بالعربية)	٢

	السعر ل.ل.
٦ ــ « المقاطعة العربية لاسرائيل » ، للاستاذ مروان اسكندر (بالانجليزية)	٢
٧ ــ « المابای : الحزب الحاكم في اسرائيل » ، للاستاذ ابراهيم العابد (بالعربية)	٢
٨ ــ « نظرة في احزاب اسرائيل » ، للدكتور اسعد رزوق (بالعربية)	٢
٩ ــ « الهستدروت » ، للآنسة ليلى سليم القاضي (بالعربية)	٢
١٠ــ « العنف والسلام » ، للاستاذ ابراهيم العابد (بالعربية)	٢
١١ــ «التسلل الاسرائيلي في آسيه»، للاستاذ اسعد عبد الرحمن (بالعربية)	٢
١٢ــ « ميزان القوى العسكرية » ، للدكتور انيس صايغ (بالعربية)	٢
١٣ــ «الدبلوماسية الصهيونية»، للدكتور فايز صايغ بالعربية (ويترجم حاليا الى الانجليزية)	٢
١٤ــ « العرب في اسرائيل ــ ج ١ »، للاستاذ صبري جريس (بالعربية)	٢
١٥ــ « المنظمة الصهيونية العالمية » ، للاستاذ اسعد عبد الرحمن (بالعربية)	٢
١٦ــ «عوامل تكوين اسرائيل» ، للآنسة انجلينا الحلو (بالعربية)	٢
١٧ــ «اخطار التقدم العلمي في اسرائيل» ، للاستاذ يوسف مروّه (بالعربية)	٢
١٨ــ « التخطيط في اسرائيل » ، للاستاذ بسام ابو غزالة (بالعربية)	٢

	السعر ل.ل.
١٩ــ «اسرائيل قبيل العدوان»، للاستاذ رفيق مطلق (بالعربية)	٢
٢٠ــ « البترول العربي سلاح في المعركة » ، للشيخ عبد الله الطريقي (بالعربية)	٢
٢١ــ «العرب في اسرائيل ــ ج ٢ »، للاستاذ صبري جريس (بالعربية)	٢
٢٢ــ « في الادب الصهيوني » للاستاذ غسان كنفاني بالعربية (وتجري ترجمته الى الفرنسية)	٢
٢٣ــ « اسرائيل في اوروبه الغربية » ، للاستاذين عقيل هاشم وسعيد العظم (بالعربية)	٢
٢٤ــ « المياه الاقليمية في القانون الدولي »، للاستاذ احمد الشقيري (بالانجليزية)	٢
٢٥ــ « التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للامم المتحدة » ، للاستاذ مصطفى عبد العزيز (بالعربية)	٢
٢٦ــ « الموشاف : القرى التعاونية في اسرائيل » ، للاستاذ ابراهيم العابد (بالعربية)	٢
٢٧ــ « سكان اسرائيل : تحليل وتنبؤات » ، للاستاذ احمد حجّاج (بالعربية)	٢
٢٨ــ «المقاطعة العربية في القانون الدولي» ، للاستاذ جوزف مغيزل (بالعربية)	٢
٢٩ــ «المرأة اليهودية في فلسطين المحتلة» ، للاستاذ اديب قعوار (بالعربية)	٣
٣٠ــ « الاتحاد السوفييتي وقضية فلسطين » ، للدكتور صلاح دباغ (بالعربية)	٢

	السعر ل.ل.
٣١ـ « اضواء على الاعلام الاسرائيلي » ، للدكتور منذر عنبتاوي (بالعربية)	٢
٣٢ـ « اسرائيل والسياحة » ، للاستاذ الياس سعد (بالعربية)	٢
٣٣ـ « سياسة اسرائيل الخارجية » ، للاستاذ ابراهيم العابد (بالعربية)	٢
٣٤ـ « العدوان الاسرائيلي في الامم المتحدة » ، للدكتور جورج ديب (بالعربية)	٢
٣٥ـ «الاقلية اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية» ، للاستاذ مصطفى عبد العزيز (بالعربية)	٢
٣٦ـ «السياسة المالية في اسرائيل» للاستاذ يوسف شبل (بالعربية)	٢

صدر حديثا

سلسلة « دراسات فلسطينية » :

٣٧ـ « الدولة والدين في اسرائيل » للدكتور اسعد رزوق (بالعربية)	٢
٣٨ـ « اسرائيل والنفط » للدكتور عاطف سليمان (بالعربية)	٢
٣٩ـ « اسرائيل والبطالة » ، للاستاذ الياس سعد (بالعربية)	٢
٤٠ـ «اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة» للآنسة انجلينا الحلو (بالعربية)	٢
٤١ـ « المابام » للآنسة لمياء جميل مجاعص (بالعربية)	٢